**جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي -**

**كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية**

**قسم العلوم الإنسانية**

**شعبة التاريخ**

# إصلاحات فيفري 1919 بالجزائر وموقف الحركة الوطنية منها

**مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر**

**إعداد الطالب:**

عصام ختة

**إشراف الأستاذ:**

د. موسى بن موسى.

**لجنة المناقشة**

| الأستاذ | الصفة | مؤسسة الانتساب |
|---|---|---|
| د. عبد القادر كركار | رئيس الجلسة | جامعة الشهيد حمه لخضر |
| د. موسى بن موسى | مشرفاً ومقرراً | جامعة الشهيد حمه لخضر |
| أ. نور الدين ممي | عضواً مناقشاً | جامعة الشهيد حمه لخضر |

**السنة الجامعية: 2019/2018م**

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾ البقرة: 204 - 206.

# إهــداء

إلى من قال فيهما الرحمان " وبالوالدين إحسانا "
إلى رمز النبل والعطاء إلى نبع الحنان والعطف، إلى التي سهرت من أجل راحتي،
إلى من تألمت لألمي وفرحت لفرحتي، إلى أسمى وأجمل كلمة ترددت على مسامعي
أمي العزيزة الغالية "بشرى" أطال الله في عمرها.
إلى رمز التضحية والكفاح والعمل المتواصل،
إلى من علمني معنى الصبر والإرادة، إلى من ضحى بالكثير ليراني في أعلى الدرجات،
أبي الغالي " عبد الحميد "،
إلى من كان دعاؤهما الذي يرافقني كل صباح،
إلى الجدة العزيزة وسر نجاحي " مبروكة ".
إلى زوجتي التي شجعتني وتحملت تعبي، وسهرت معي الليالي،
إلى من يصدق فيها القول وراء كل رجل عظيم امرأة عظيمة
شريكتي في الحياة " سماح "
إلى سر سعادتي ولداي الصغيرين حفظهما الله ورعاهما
"ندى الريحان " و" أحمد عبد الجواد "
إلى إخوتي سندي في الحياة
" رضا وأبنائه ، فتحي، ونيس، والتوأم، خميس، محمود،
إلى أخواتي، نوال، هناء، بسمة "
إلى من عليهم ينطبق القول رب أخ لم تلده أمك
" صلاح الدين، كمال، إبراهيم، طارق، عقبه، فيصل، منير، عبد العزيز ....."
إلى أستاذي وزميلي في المادة ومدير ثانوية الشيخ محمد المقراني " محمد العربي قدام "
إلى رفقاء الدراسة: طلبة السنة الثانية ماستر، تخصص:
تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر دفعة 2019/2018م.
إلى كل من يحمل لقب " ختة، بوحفص، ناجي، عريبي "
إلى زملائي في العمل ب: " ثانوية شباب محمد بن بلقاسم " ومديرها " مصري كمال "
إلى الروح الطاهرة المغفور له بإذن الله إمام البلدة وطالب الشريعة " بن عيسى الطيب "

**إلى سكان ماء الزهر** **إلى جزائر العزة والكرامة**

بادئ ذي بدء أحمد **الله** عز وجل ونشكره عدد خلقه ورضى نفسه وزينة عرشه ومداد وكلماته، الذي من عليا ووفقني لإتمام هذا البحث المتواضع، ومن باب العرفان بالجميل لا يسعني إلا أن أتقدم ببالغ صيغ الشكر وبأسمى عبارات التقدير والاحترام، وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور الفاضل "**موسى بن موسى**" عرفانا وإجلالا على صبره معي، وشكرا على مجهوداته المضنية نصحا وارشدا وتوجيها وتعقيبا، فقد غمرني بتواضعه وطيبة قلبه ورباطة جأشه، إلاحياء لحضرته إذ لم يدخر جهدا في تشجيعي ومساعدتي بالرأي الرشيد والسديد، بالرغم من انشغالاته، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأطال الله عمره في خير العمل، وأبقاه منارة وشعلة لطلاب العلم والمعرفة، كما أتوجه بجزيل الشكر لأخويا ورفيقيا في الدرب الدكتور "**عبد الكامل عطية**"، و الأستاذ "**سليم حاج سعد**" المتألقين دوما بالشكر والتقدير راجيا من المولى لهما التوفيق في مسارهما المهني. وكما أتوجه بالشكر الخاص وعمق الامتنان للأساتذة الكرام الذين تشرفت بالدراسة على يدهم بجامعة الشهيد حمه لخضر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة قسم التاريخ، والى جميع الطلبة الذين ساعدوني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

## قائمة المختصرات

| الرمز | معناه |
|---|---|
| تر | ترجمة |
| ج | الجزء |
| (د.ت) | دون تاريخ |
| (د.ط) | دون طبعة |
| د م ج | ديوان المطبوعات الجامعية |
| د. و .ن. ت | الديوان الوطني للنشر والتوزيع |
| ص | الصفحة |
| ط | الطبعة |
| مج | مجلد |
| م | ميلادي |
| = | تهميش مستمر للصفحة الموالية |
| O.P.U | Office des Publication Universitaires |
| Op.cit. | Oeuvre Déjà Citée |
| P | Page |
| P.U.F | Presses Universitaires de France |

# مـــقـــدمـــة

منذ حلول الاستعمار الفرنسي عام 1830م وتوقيع الداي حسين معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830م، سعت السلطات الفرنسية جاهدة ببسط نفوذها على ثروات الجزائر بشتى الطرق المتاحة لديها، رغم تعهدتها بحماية الشعب وعدم المساس بأملاكه، واحترام مقدساته ومقوماته، لكن الوضع كان عكس ذلك، إذ تعرض الشعب الجزائري للنهب والسلب بأبشع صوره، فسعت القبائل لمقاومة هذه السياسة في شكل مقاومات شعبية متفرقة عبر كافة التراب الوطني، ولكن لم يكتب لها النجاح والاستمرار لعوامل عديدة، مما سمح للسلطات الفرنسية اخمادها وفرض قوانينها على الجزائريين، ولعل أخطرها قانون الاهالي عام 1871م وقوانين أخرى لمصادرة الاراضي الفلاحية واستلائها على المؤسسات والمقرات الدينية كالمساجد والزوايا، والتعليمة كالمدارس والكتاتيب ...الخ. التي هدفت من ورائها الى جعل الجزائر مقاطعة فرنسية، وثرواتها مرتعا للأوربيين وبني جلدتها، ومكملا لاقتصادها وتسخير الأهالي من الجزائريين كعمال وعبيدا في مزارعها، وجنودا تستغلهم في حروبها وصراعاتها مع الدول الاوروبية الأخرى كاستغلالهم في الحرب العالمية الاولى عام 1914م بعد اصدارها قانون التجنيد الاجباري في 23 فيفري 1912م.

لكن لم تدرك فرنسا يوما ان مشاركتهم معها في الحروب واحتكاكهم بالجماعة الاسلامية وردود جمال الدين الافغاني، قد بلورت أفكارهم وبصرة أذانهم وعقولهم نحو إعادة الاعتبار للأهالي الجزائريين، مما أدى الى ظهور نخبة جزائرية تطالب بالحقوق والمساواة والعدل مع الاوروبيين أو المعمرين، والغاء القوانين الجائرة، وبانتهاء الحرب العالمية الاولى عام 1918م تبلور الوعي الوطني السياسي لدي النخبة الجزائرية التي سعت لإخراج الجزائريين من بوتقة القوانين الفرنسية التعسفية، الأمر الذي جعل فرنسا تراجع أوراقها وسياستها وترضخ لأمر الواقع في ظل الأوضاع السيئة التي خلفتها الحرب العالمية الأولى لتلجأ الى إسكات أفراد الجزائريين بإصلاحات فيفري 1919م.

ومنه جاء عنوان البحث كالآتي:

**إصلاحات فيفري 1919 بالجزائر وموقف الحركة الوطنية منها**

**الهدف من الدراسة:**

هو إبراز والتيقن من حقيقة الاستعمار، والسياسة الاصلاحية التي باشرها بعد الحرب العالمية الأولى المتمثلة في إصلاحات فيفري 1919م، ومدى استجابة الجزائريين والتيارات السياسية لها وكيف كانت ردود فعل المعمرين اتجاهها.

**دوافع اختيار الموضوع:**

يمكن أن ألخص الأسباب والعوامل التي دفعتني لاختيار الموضوع في النقاط التالية:

– إبراز حقيقة الاستعمار في الجزائر وسبب تمسكه أو احتفاظه بالجزائر، خاصة مع ظروف نهاية الحرب العالمية الأولى.

– معرفة طبيعة الإصلاحات التي جاءت بها فرنسا من خلال محتواها وتأثيرها على الجزائريين.

– حجم تجسيد السلطات الفرنسية لهذه الاصلاحات على الواقع وانعكاساتها على الوضع في الجزائر.

– كيفية تعامل الجزائريين والحركة الوطنية مع اصلاحات فيفري 1919م.

**الإشكالية:**

**إصلاحات فيفري1919م التي أقرتها فرنسا بالجزائر ومواقف الحركة الوطنية منها**

ولمعالجة الإشكالية لا بد من الإجابة عن التساؤلات الآتية:

– ما طبيعة الوضع العام في الجزائر قبل إصدار فرنسا إصلاحاتها عام 1919م؟

– فيما يتجلى محتوى إصلاحات فرنسا، التي اصدرتها في فيفري 1919م بالجزائر ؟

– هل هذه الاصلاحات شملت كافة الجزائريين على السواء، أم خصت فئة معينة؟ وهل مست شتى المجالات؟

– ما هو موقف الجزائريين والحركة الوطنية والمعمرين منها؟

**حدود الدراسة:**

انطلقت في دراسة هذا البحث من الاصلاحات الفرنسية في الجزائر قبل صدور قانون 04 فيفري 1919م، التي شملت صدور عدة قرارات ومراسيم وأوامر لم تكن أغلبها في صالح الجزائريين، بل خدمة المعمرين والأوروبيين والفرنسيين على الخصوص، كما خدمة مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، إذ استأثرت بداية البحث بدراسة الوضع العام للجزائر منذ الاحتلال 1830م بشكل مختصر إلى غاية 1936م قبل صدور المشروع الإصلاحي "**بلوم فيوليت**".

**المنهج المتبع:**

اعتمدت في دراستي على المنهج التاريخي متقيدا بتسلسل الأحداث، كما اتبعت المنهج التحليلي في استقراء الجداول الاحصائية والمعطيات العددية حول الفروقات الرقمية بين الجزائريين والمعمرين في بنود محتوى قانون 04 فيفري 1919م.

**خطة البحث:**

قسم البحث الى ثلاث فصول، الفصل الأول أبرزت من خلاله دراسة موجزة حول الوضع العام للشعب الجزائري، وأثر السياسة الاستعمارية وانعكاساتها على جميع المستويات السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والثقافي والديني لإبراز لمحة عامة حول أوضاع أوضاع الجزائر والجزائريين قبل إصدار فرنسا إصلاحات فيفري1919م.

أما الفصل الثاني فقد قسمته إلى مبحثين إذ جاء الأول تحت عنوان: الاصلاحات الفرنسية قبل صدور قانون 04 فيفري 1919م، تناولت فيه الإصلاحات التي أصدرتها فرنسا على المستوى: السياسي والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي والديني.

والمبحث الثاني جاء بعنوان: **قانون فيفري1919م**، تناولت فيه أسباب وعوامل صدوره وأبرز بنوده ونتائجه، وتقييمه من حيث الإيجابيات والسلبيات.

أما الفصل الثالث عنونته بـ: موقف الجزائريين والحركة الوطنية وتناولت فيه موقف الجزائريين والحركةالوطنية منها كتلة المحافظين ودعاة الادماج ودعاة المساواة، وبعض

مواقف الأحزاب السياسية الأخرى وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، واتخذت هذه الدراسة بخاتمة التي تضمنت أهم النتائج التي تم توصل إليها من خلال دراسة موضوع البحث كما تم إدراج بعض الملاحق التوضيحية وفهرس الموضوع في الاخير.

وقد اعتمدت في دراستي للبحث على عدة مصادر ومراجع منها:

- أبو قاسم سعد الله: في كتابه تاريخ الحركة الوطنية 1900-1930م الجزء الثاني.
- محفوظ قداشي: في كتابه الحركة الوطنية 1919-1939م الجزء الثاني.
- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م.
- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989، الجزء الثاني.
- شارل روبير أجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م.
- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، جزء الثالث.

وعلى بعض المصادر والمراجع باللغة الفرنسية منها:

- كتاب محفوظ قداشي L'émir Khaled documents et témoignages duplication.
- كتاب غي بروفيلي Les étudiants algériens de l'université française

وأهم الدراسات السابقة الجامعية والأكاديمية منها:

*عز الدين معزة: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985 رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر تناولت المشاريع الفرنسية.

*بالقاسم صغير وثامر بلعباس: الاستيطان الفرنسي ودوره في تفكيك بنية المجتمع الجزائري (1830-1962م): رسالة ماستر في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر قسم التاريخ جامعة المسيلة، 2016، 2017.

**الصعوبات:**

واجهتني في انجاز البحث بعض الصعوبات التي تعترض كل طالب أو باحث أكاديمي في دراسته التاريخية ونذكر منها:

– صعوبة التوفيق بين البحث العلمي وواجبات الحياة المهنية والعائلية ووظيفة التعليم.

– صعوبة إيجاد الوقت المخصص للبحث وإنجاز المذكرة والتنقل بين المكتبات والوصول إلى أمهات المصادر والمراجع غير محملة إلكترونيا.

– الاختلاف في التاريخ بداية الاصلاحات فمنها من يرجعها إلى تاريخ 04 فيفري1919م ومنها من يرجع بدايتها إلى 06 فيفري1919م.

– شح بعض الكتب التي تتناول الموضوع، وذلك أن المادة المتوفرة لا تعد تكون شتاتا إلا في بعض المراجع الفرنسية.

– ورغم هذه الصعوبات إلا انني بذلت قصار جهدي عليا أن أعطي الموضوع حقه بجميع عناصره مبرزا هدف فرنسا في الاصلاحات التي جاءت بها بعد الحرب العالمية الأولى فاضحا نواياها الحقيقية، إذا كانت هذه الاصلاحات ما هي إلا رماد في العيون لتخفي وتبقي وجودها في الجزائر وجعلها مصدرا لاقتصادها ليس إلا.

إن العمل لم يكن أن يكتمل إلا من خلال الارشادات التي لم يبخل بها الأستاذ الدكتور موسى بن موسى الذي لم يتوان في تقديم النصح والتوجيه، ومن هنا أتقدم بجزيل الشكر والامتنان له، كما أشكل كل من قدم لي يد العون لإكمال العمل في حلته النهائية من قريب أو بعيد، ماديا أو معنويا.

وفي الختام ما عسي إلا أن اعتذر عن كل نقص يعتري البحث لأن الكمال لله وحده

الوادي :10 جوان 2019

عصام ختته

# الفصل الأول –

# الوضع العام في الجزائر قبل الحرب العالمية الأولى

1. **الأوضاع السياسية.**
2. **الأوضاع الاقتصادية.**
3. **الوضع الاجتماعي.**
4. **الوضع الثقافي.**

منذ أن طالت أقدام المحتل الفرنسي اراضي الجزائر وسعى إلى تنفيذ مشروعه الاستيطاني بتشجيع الحركة الاستيطانية ومصادرة أراضي الجزائريين وممتلكاتهم بهدف افقارهم ومنحها للجالية الأوروبية، التي وفرة لهم كل الامكانيات المادية والاقتصادية، كما سعى إلى تحطيم مقومات الهوية الحضارية للجزائريين بهدف سلخها واخراجها من روح العروبة والاسلام والحاقها بالكيان الفرنسي، دينيا، ولغويا، وثقافيا، وحضاريا، وجعلت من الجزائري عنصرا خادما للاقتصاد الفرنسي، ومعينا لها في حروبها الأوروبية، كما كبلته بقوانين ومراسيم وقرارات مجحفة، مما جعله يعيش في وضعية سياسية واقتصادية واجتماعية تتماشى ومصالح فرنسا الاستيطانية.

**1 – الأوضاع السياسية:**

إن الجزائريين لم يكونوا في معزل عن الأحداث الإقليمية والعربية العالمية في مطلع القرن 20م، فقد تأثروا بأفكار الجامعة العربية الإسلامية في المشرق، والفكر السياسي الاشتراكي في أوربا والتنافس الأوربي فيما بينها[1]، إذ كانت السياسة الفرنسية في الجزائر منذ الاحتلال تهدف إلى[2]:

– جعل الجزائر مقاطعة فرنسية بكل المعاني.

– طمس الشخصية الجزائرية ومحوها.

– قهر كل المقاومة المسلحة المنظمة والشعبية في الجزائر بشتى الأساليب والوسائل.

وهكذا نجد أن الحكومة الفرنسية أصدرت قرارها في 22 جويلية 1834 القاضي بجعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا، كما أنشأت منصب حاكم عام بالجزائر.[3]

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900م–1930م)**، ج2، ط4، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1992م، ص100.

[2] أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص89.

[3] عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر البداية ولغاية 1962م**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص198.

فشهدت الجزائر هجرة استيطانية واسعة من أوربا حتى وصفها المؤرخ الغربي شارل أندري جوليان بقوله: (بعد دخول الجيش الفرنسي للجزائر، أنزلت السفن القامة من مرسيليا وإسبانيا جماهير غفيرة ... لا ضمير لهم مولعين بحب الدراهم، فانتشروا في البلاد كالبلاء المستطير ...).[1]

إذ ازداد الأوربيون في الجزائر عام 1932م بحوالي 25 ألف نسمة منهم 2500 مستوطنا[2]. وفي عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852-1870م)، والجمهورية الفرنسية الثالثة (1870-1914م) ازدادت حركة الهجرة إلى الجزائر بصفة لا تطاق، فقد وصل عدد الأوربيين عام 1876م إلى 344 ألف أوربيا منهم 189 ألف فرنسيا، وتضاعف أكثر خلال الربع الأول من القرن 20م، وخلال هذه الفترة أصدرت الحكومة عدة قوانين ومراسيم، منها مرسوم كريميو Cremieus في 24 أكتوبر 1870م يقضي بمنح الجنسية الفرنسية لليهود، وصدور عام 1899م، قانون التجنس التلقائي لأبناء الأجانب المولودين بالجزائر بأن يصبحوا فرنسيين تلقائيا[3]. وقانون الإدماج Assimilation (جعل الجزائر مقاطعة فرنسية)، وبدأ تطبيق هذه السياسة بعد مرسوم 30 جوان 1870م، الذي قسمت فيه الجزائر إلى ثلاث ولايات في الشمال، الجزائر، قسنطينة، وهران، وذلك بعد انتقال الجزائر إلى الحكم المدني منذ 1871م[4]. إذ تم إصدار ترسانة من القوانين الاستثنائية الفرنسية كقانون الأهالي الذي صدر عام 1871م، وأعلن عنه عام 1874م وبدأ في تطبيقه عام 1881م وتهدف هذه القوانين إلى فرض عقوبات على الأهالي، خاصة القبائل الثائرة ضد الإدارة الاستعمارية،

---

[1] فرحات عباس: **ليل الاستعمار حرب الجزائر وثورتها**، تر، أبو بكر، رحال، مطبعة فضالة،المحمدية، المغرب، د ت، ص95.

[2] أحمد الخطيب: **حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، ج1، الجزائر، 1985، ص23.

[3] فرحات عباس: المرجع السابق، ص95-96.

[4] حكيم بن الشيخ: **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936م**، دار العلم والمعرفة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013م، ص25.

التي بقيت سارية المفعول حتى عام 1954م، رغم إلغاء بعضها نظريا[1]، وأصبح بإمكان المستوطنين الأوربيين التصرف في هذه المستعمرة كما يشاؤون ويقوموا بدور الوصي على الجزائريين. [2]

وعلى إثر هذه السياسة برزت ردود أفعال مختلفة من مقاومة مسلحة ومقاومة سياسية خلال العقد الأول من القرن 20م، كان لها أثر في نمو الوعي الوطني عند الجزائريين وتبلوره في شكل مقاومة وطنية قسمت إلى كتلتين هما: كتلة المحافظين، والنخبة[3].

*** كتلة المحافظين:**

تمثلت في الجماعة المتشعبة بالثقافة الإسلامية ضمت عدد من المثقفين ورجال الدين والمعلمين، رغم المضايقات من الإدارة الفرنسية إلا أنهم استغلوا تعليمهم الديني في محاربة الخرافات والسياسات الاستعمارية إلى طمس الهوية، ورفض فكرة التجنيس والتجنيد الإجباري، ومن أبرز أعضائها:

الشيخ عبد القادر المجاوي[4]، عبد الحليم بن سماية[5] المولود بن الموهوب[6].

---

[1] يحي بو عزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)**، د م ج، الجزائر، 2007م، ص24.

[2] عمار بو حوش: المرجع السابق، ص145.

[3] خير الدين شترة: **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية (1900-1938م)**، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص24.

[4] الشيخ عبد القادر المجاوي: ولد بتلمسان عام 1848 تمتع بشجية عند الجزائريين، تشغل أستاذ اللغة العربية والفرنسية والشريعة الإسلامية بالعاصمة وقسنطينة؛ له عدة نشاطات ومحاضرات في الصحافة بقسنطينة، أنظر: إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر (1830م-1962)، دار هومة، الجزائر، 2008، ص235.

[5] عبد الحليم بن سهاية: ولد سنة 1866 من أوائل المصلحين الجزائريين المتأثرين بمذهب الأستاذ محمد عبده تنتمي أسرته إلى آل سهاية وهي أسرة شريكة عريقة يرجع أصلها إلى أتراك بلدة أزميز، أصيب بعرض عقلي نتيجة ويلات الاستعمار وسياسته توفي سنة 1933 أنظر: بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989م)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص ص343-344.

[6] المولود بن الموهوب (1863-1953): كاتب خطيب، نشأ بمدينة قسنطينة عام 1895م، ساهم في تأسيس نادي صالح باي الذي كان يلقي فيه محاضراته الثقافية له العديد من المقالات الاجتماعية والثقافية، نشرت في كوكب إفريقيا والإقدام. أنظر: عادل نوهيض، معجم أقلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، 1980م، ص324.

حمدان الونيسي[1]، السعيد بن زكي[2]، وغيرهم، وقد حرصت هذه الكتلة على فهم الإسلام فهما صحيحا، وتعليم اللغة العربية والتشبث بالوطن الجزائر، وذلك يعني بكل وضوح رفض الاحتلال الفرنسي وثقافته[3]. ويستند برنامج هذه الكتلة على ما يلي[4]:

- المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والكولون.
- المساواة في الضرائب والفوائد من الميزانية.
- الدعوة إلى المحافظة على القيم الإسلامية.
- معارضة التجنيس والتجنيد الإجباري.
- إلغاء قانون الأهالي وكل الإجراءات الأخرى التعسفية.
- العمل بالشرع وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.
- احترام وسائل التعليم العربية وإصلاحها.
- نبذ العنف وحرية الهجرة.

*** جماعة النخبة:**

إلى جانب كتلة المحافظين نجد فئة النخبة المنافسة لها ببرنامجهم ونظرياتهم في السياسة الخاصة بالجزائر، التي تشكلت سنة 1907م وأعضاؤها ينتمون إلى مشارب مختلفة فمنهم الأطباء والصيادلة والمحامون، والصحفيون والقضاة، والموظفون والتجار...الخ[5].

---

[1] حمدان الونيسي: شغل مدرس بجامعة قسنطينة الكبير أحد كبار الملاكين والنواب والمفتين والقضاة، تبنى مطالب السياسية في القضاء الإسلامي والتعليم الغربي والضرائب عاصر شيوخ وعلماء قسنطينة، يعتبر من المدرسين الأكثر ذكاء أخلاصا لتعليم الدين الإسلامي تتلمذ على يد الشيخ عبد الحميد بن باديس .... أنظر: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م، ص ص 129-138.

[2] محمد بن زكري: ولد عام 1851م بمنطقة زواوة، حفظ القرآن الكريم مبكرا، إلتحق بزاوية الشيخ عبد الرحمان البلولي، أصبح إماما في جامع سيدي رمضان سنة 1896م، أحد الفقهاء العارفين بعلم الكلام شغل أستاذ للفقه بالمدرسة الشرعية الفرنسية بالجزائر .... أنظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص97-98.

[3] عبد القادر جغلول: **تاريخ الجزائر، دراسة سوسيولوجية**، دار الحداثة و د م ج ، الجزائر، 1980م، ص10.

[4] إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص211.

[5] بشير بلاح: المرجع السابق، ص330.

ومن بينهم: الشريف بن حبيلس، وابن التهامي[1]، وعدد أعضائها لم يتجاوز 1200 عضوا وهم الشبان المتخرجون من الجامعات الفرنسية[2]، ويرجع مصدر تسمية الشبان الجزائريين حسب بعض المؤرخين إلى أنهم جماعة يحسنون اللغتين العربية والفرنسية، لذلك نجدهم يختلفون اختلافا كبيرا ومميزا عن المجتمع الجزائري. بدأ نشاطهم في مطلع القرن 20م، إذ قدموا لوائح وعرائض إلى البرلمان والحكومة الفرنسية لتحسين أضاع الشعب الجزائري، ومن بينهم: مختار حاج السعيد، الدكتور موسى بن شنوف، امحمد بن رحال، وأيدهم النقيب الأمير خالد في مطالبهم التي تلخصت فيما يلي[3]:

– المساواة في الحقوق السياسية (حق الانتخاب والتمثيل النيابي في جميع المجالس على قدم المساواة مع الأوربيين.

– إلغاء القوانين الاستثنائية كقانون الأهالي والمحاكم الردعية والإجراءات الاضطهادية.

– قبول قانون التجنيد الإجباري (قبول جميع الواجبات للحصول على الحقوق والانطلاق من القوانين الفرنسية نفسها) مع تنقيح هذا القانون بتخفيض فترة الخدمة العسكرية من ثلاث سنوات. إلى سنتين ورفع سن التجنيد الإجباري إلى واحد وعشرين سنة. [4]

– التوزيع المتساوي للميزانية بين كافة سكان الجزائر.

– التوزيع العادل للضرائب.[5]

---

[1] ابن التهامي: ولد أبو القاسم بن التهامي في 20سبتمبر 1873م في مدينة مستغانم بالغرب الجزائري تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه والثانوي بالجزائر العاصمة، درس بمدرسة الطب بمدينة الجزائر ثم تخرج طبيبا عام 1920م من جامعة مونبيله بفرنسا. أنظر: محفوظ قداش، جيلالي صاري: الجزائر صمود ومقاومات (1830–1962م)، د م ج، الجزائر، 2012م، ص112.

[2] عبد القادر جغلول، المرجع السابق، ص10.

[3] Guy perville: **Les Etudions Algériens de Université Française 1880-1962,** Ed casbah, Alger,1998, p 80.

[4] أبو قاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية ( 1900–1930م)**، ج2، المرجع السابق، ص 169.

[5] عبد الرحمان إبراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الأولى (1920–1936م)**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص39.

كما احتفظت جماعة النخبة بأحواهم الشخصية كمسلمين استنادا إلى مبادئ الثورة الفرنسية عام 1789م، ( حرية، مساواة، أخوة )، رغم اختلافهم في تكوينهم الثقافي، فمعظمهم ينتمون إلى الطبقة البرجوازية وغالبية آبائهم كانوا في خدمة إدارة الاحتلال[1]، رغم أنهم طالبوا بإلغاء قانون الجنسية عام 1865م، الذي نص على أن الجزائر لا يمكن أن يتمتع بامتيازات الجنسية الفرنسية ومن بينهم الشريف بن جبيلس، الذي اعتبر التجنيس الذي أقدمت عليه النخبة عمل شجاع لأنه يجعل من الدين مسألة فردية[2]، والدخول تحت القانون الفرنسي، وكانوا ينظرون إلى الدين عثرة في طريق التجنيس ليس قانونا لتنظيم حياة المسلم[3]، وأدلت الإحصائيات الفرنسية أن الذين قبلوا أخذ الجنسية الفرنسية لم يتجاوز عددهم 435 فردا. [4]

وبظهور نخبة شبانية جزائرية ليبرالية عام 1908م فرانكفونية درست بالمدارس الفرنسية شكلت حزبا يدافع عن المطالب الاجتماعية بدأت نشاطها في بداية القرن 20م بصفة مست قضايا الجزائريين وطرحت في جريدة الإسلام، وشكل هؤلاء الشباب وفدا أرسلوه إلى فرنسا يوم 18جوان 1912م ردا على قانون التجنيد الإجباري مطالبين بإلغاء قانون الأهالي والمساواة في التمثيل السياسي ودفع الضرائب[5].

ونتيجة لتأزم الوضع في الجزائر ولرفض المسلمين الجزائريين قانون التجنيد الإجباري، وتمسك المعمرين الأوربيين بعدم السماح المسلمين بالانخراط في الجيش الفرنسي، وعلى إثرها أرسل أعضاء حركة الشبان الجزائريين عريضة للإدارة الفرنسية نصت على استعداد

[1] Guy porvillè: **Op.cit**. p71.

[2] غي برفيلي: **النخبة الجزائرية الفرانكفونية 1880-1962م**، تر، حاج سعود وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص132.

[3] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية للجزائر (1900-1930م)**، ج2، المرجع السابق، ص167.

[4] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص201.

[5] الوناس الحواس: **نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر 2012م، ص30.

الجزائريين الكامل للقيام بواجبهم مقابل تحسين أوضاعهم وعدم إلغاء المكافأة المالية التي نص عليها القانون[1].

## 2 – الأوضاع الاقتصادية:

إن نظام الاحتلال غير عادل لأنه قائم على الظلم والنهب والسلب، وتجويع الجزائريين المسلمين وإذلالهم واقصاء الفلاحين الجزائريين المسلمين، إذ بقوا يزودون ميزانية الاحتلال بما يقدمونه من الضرائب العربية بشكل جائز، فقد أصدر قانون مجلس الشيوخ الفرنسي سنة 1863م، وقانون فارني 1873م، ودعمها بقانون الأهالي الذي كان أسوء القوانين التي وضعها الاحتلال الفرنسي في الجزائر[2].

وثورة المقراني بهدف إرهاب الشعب الجزائري وتفقيره من جهة، وتجريده من ممتلكاته من جهة أخرى، ومنه فجميع القوانين التي سنها الاستعمار في خدمة المستوطنين الأوربيين والفرنسيين على وجه الخصوص، إذ استولوا على كافة الهياكل العقارية والثروات الجزائرية من فلاحة، وزراعة، وصناعة[3].

**جدول يحدد طبيعة الملكية العقارية لسنة 1917م وهي موزعة كالآتي[4]:**

| | |
|---|---|
| أراضي ملك للجزائريين | 4.646.000 هكتار |
| أراضي ملك للدولة الفرنسية | 4.610.000 هكتار |
| أراضي للبلديات | 4.152.000 هكتار |
| أراضي ملك للعرش | 2.766.000 هكتار |
| أراضي ملك للمعمرين | 2.314.000 هكتار |
| أراضي خاصة للقوانين الفرنسية | 1.813.000 هكتار |

[1] يوسف ناصرية: **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919م**، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص13.

[2] Pierre Bourdieu: **sociolgie de lalgerrie.** Que sais. Je edition. P.u.F.France

[3] كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر، نبية فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم الملايين، بيروت، لبنان، 1968م، ص629.

[4] حميدة عميراوي: **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830–1956م)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص54.

وعلى ضوء هذا الجدول نسجل الملاحظات التالية:

الجزائريين لا يملكون سوى 90255000 هكتارا، أي ما نسبته 45% من الملكية العقارية، في حين ملكية المعمرين العقارية 11.076.000 هكتار، أي ما يعادل 55% وعليه فتوزيع الملكية العقارية عزم فرنسا بالدرجة الأولى، أما الجزائريون فكانت معظم أراضيهم قاحلة جرداء.

**الزراعة:** إن النشاط الاقتصادي السائد في الجزائر هو الزراعة بمختلف أنواعها من زراعة الحبوب والأشجار المثمرة وتربية الماشية، والصناعة الغذائية التحويلية، طحن الحبوب عصر الزيتون ...الخ، والطرق الزراعية المتبعة طرق تقليدية، لأن أدواتها ووسائلها تقليدية بسيطة، كالمحراث الذي تجره الحيوانات، وتخضيب التربة من السماد الطبيعي، أما عمليات الحصاد فكانت تتم يدويا[1]، إذ تشهد أحيانا فترات ومواسم زراعية كارثية كسنة 1917م، إذ انخفض إنتاج الحبوب إلى 8039325 قنطارا بعدما كان 12132620 قنطارا سنة 1914م: سبب الجفاف الذي ساد منطقة القبائل وعمالة قسنطينة مما أثر على الجزائريين ومعيشتهم بارتفاع أسعار المواد الغذائية ... الخ[2]، بالمقابل اعتمدت السلطات الفرنسية اقتصادا عصريا "الثنائية الاقتصادية"، أي بدائي وعصري معا، واهتمت بتربية الحيوانات لا سيما الغنم، فقدرت السلطات الفرنسية عدد الأغنام قبل الاحتلال بما يقارب 08 ملايين رأسا بالإضافة إلى الخيل والبقر والجمل والماعز، والجدول الآتي يوضح إنتاج الفرد الواحد من المسلمين الجزائريين والأوربيين[3]:

[1] إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، ط2، ش و ن ت، الجزائر، 1982، ص ص24-25.

[2] Ageron Charles roberrt: **histiore de lalgerie con temporaine (Que sais.je)** p.u.F.7cm.paris. 1980. P.1160.

[3] عبد الحميد بن باديس: **هيجان المتوظفين مشكل القمح**، الشهاب، ج11، مج08، 1351هـ، ص588.

**جدول إنتاج الفرد الواحد[1]:**

| المنتوج / الفئة | القمح اللين | القمح الصلب | الحبوب الأخرى | الأبقار | الضأن |
|---|---|---|---|---|---|
| المسلم الجزائري | 45.3 كغ | 725.3 كغ | 196 كغ | 117 كغ | 06 رأس |
| المعمر | 250 كغ | 281 كغ | 956 كغ | 70 كغ | 09 رأس |

فعملت السلطات الفرنسية على هدم أسس النشاط الزراعي في الجزائر إلى زراعة بعض المنتجات الزراعية الدخيلة على الفلاح الجزائري، مثل زراعة الكروم في المناطق الساحلية الخصبة الموجهة لإنتاج الخمور، حيث بلغ في الثلث الأول من القرن العشرين مساحة 400 ألف هكتار، كما سعت إلى بناء مصانع ضخمة لصناعة الخمور، إذ وصل إنتاج الجزائر من الخمور سنة 1904م حوالي 19 مليون و300ألف لتر بالمقابل تراجع إنتاج الحبوب بنسبة 20% تزامنا مع بداية التزايد السكاني في الجزائر إلى حدوث اختلال بين الغذاء والسكان فنتج عنه ظهور المجاعة في الجزائر في السنوات (1920م، 1922م، 1924م)[2]. زيادة على ذلك تفاقم عدد الفقراء في الأرياف وظهور ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن بحثا عن العمل.

**الصناعة:**

لم تكن الصناعة أفضل حالا من الزراعة إذ تميزت الصناعة الجزائرية بالصناعات اليدوية قبل الاستعمار خاصة النحاس، الفضة، الذهب، الجلد، الحياكة، الصناعة الحربية التي شهدها الأجانب بالازدهار والجودة، لكن عمدت الإدارة الفرنسية على قتل الصناعة المحلية والوطنية ولم تنقل فرنسا ما عرفته الثورة الصناعية إلى الجزائر، بعد منتصف القرن 18م، وحرم الجزائريون من كل حركة صناعية بعد أن كانت تصدر صناعاتها الوطنية إلى

[1] شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر، عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982م، ص880.

[2] Agerren chalesrobert: **Pliques Coloniaux au Maghreb,** Edition p.u.F, Paris. p.24.

جميع الأقطار العربية والأجنبية[1]. أما المستوطنون فقد سيطروا على 28.65% من قطاع الصناعة مما جعلهم يلحقون الأذى بالمستضعفين وسلبهم مصدر رزقهم وجعلهم في رحلة بحث عن الخبز. [2]

وهكذا فإن الاستعمار لم يأتي من أجل إشباع حاجياته المادية عن طريق النهب والسلب والقتل فقط، وإنما أنهك الشعب الجزائري بالضرائب العربية التي ارتفعت من سنة 1900م إلى سنة 1914م، بنسبة 15% كضريبة اللزمة و11% لضريبة الزكاة[3].

**التجارة:** لقد احتكر المستوطنون التجارة بنسبة 57% بما يخدم مصالحهم الخاصة، ومكنتهم من احتكار التجارة الداخلية والخارجية، مما جعل الجزائر اقتصادا تابعا للاقتصاد الفرنسي، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى شهدت الجزائر أزمة اقتصادية داخلية بسبب تسخير المنتجات الفلاحية والصناعية لخدمة الخرب مما أدى إلى نوع من الاختناق وتدهور القدرة الشرائية للأوربيين والمسلمين معا[4].

والجدير بالذكر أن السياسة الاقتصادية ليست جديدة عن الاستعمار الفرنسي، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين انتزع أراضي الجزائريين ونهب خيراتها وجعلها مرتعا للأوربيين بهدف قهر وتجويع وتفقير الشعب الجزائري[5].

**الوضع الاجتماعي:**

ساءت أحوال الجزائريين الاجتماعية، بعدما استعملت السلطات الاستعمارية كل الأساليب الدنيئة من أجل الاستحواذ على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التي وجدتها في الجزائر وتوجهها لخدمة المصالح الفرنسية والأوربية سعيا منها لتحقيق مشروعها

---

[1] لوسات فلنزي: **المغرب قبل احتلال الجزائر(1790-1830م)**، تر، حمدي الساحلي، سراس للنشر والتوزيع، تونس، 1994م، ص69.

[2] FARHAT. Abbas: **Autopsie dune guerre l'aurore**, edition. Garnier, France, 1980, p10.

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص208.

[4] محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939م)**، تر، أمحمد بن البار، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2011م، ص ص 26-27.

[5] عبد المجيد مخلوف: "**الجالية الجزائرية بين المعاناة وأمل العودة**"، مجلة الجيش، العدد165، الجزائر، ديسمبر 1975م، ص11.

الاستيطاني[1]. الذي مس القبائل بمصادرة أراضيها، فأصبح الجهل والمرض والفقر طاغيا على المجتمع الجزائري الذي أصبح همه البحث عن لقمة العيش[2]، إذ زادت وطأته إبان المجاعات كمجاعات 1893م-1897م، ولقد كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار بتكون من طوائف اجتماعية تمثلت فيما يلي:

**الجزائريون:** يتكونون من العرب والقبائل والشاوية والإباضيون ويمثلون 99% من مجموع السكان[3]، وهم الأغلبية الساحقة في الجزائر (فلاحين، عمال، خماسين) يتواجدون في الريف.

أما الطبقة الثانية، الفئة المتوسطة من التجار وأقلية مثقفة وذوي المهن الحرة، وبعض الموظفين في إدارة الاحتلال وكذا من ملاك الأراضي في الريف وطبقة أرستقراطية تمثل الحكام ورؤساء قبائل المخزن وشيوخ الزوايا[4].

**الأتراك واليهود والمسيحيون:**

هي عناصر لا تمثل سوى 1% من نسبة السكان رغم اختلافهم العرقي والديني إلا أنها عاشت في انسجام وتعايش، وبدخول الاستعمار حاول زعزعة البنية الاجتماعية تحت سياسة فرق تسد بما يخدم أغراضها الخبيثة بطرق ووسائل مختلفة لضرب الاستقرار والأمن الاجتماعي بين العناصر السكانية المتواجدة بالجزائر، وتحطيم أركان المجتمع الجزائري، سواء أكانت قبيلة أم هيئات قيادية تملك المال والزعامة الدينية، ونتيجة لهذا التغيير الناتج عن القهر الاجتماعي أصيب المجتمع بالركود والخمول، وتدهورت حالة السكان، وأصبحت مئات الآلاف من العائلات تستنزف من أراضي غير خصبة، مما جعلهم عرضة للمجاعات[5]. وفي هذا الصدد يقول فرحات عباس "ستة ملايين من السكان لم يبق في أيديهم

---

[1] محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1754م)**، ط3، وزارة المجاهدين، الجزائر، د ت، ص244.

[2] إدريس خيضر: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962م)**، ط3، وزارة المجاهدين، الجزائر، د ت، ص224.

[3] حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص38.

[4] صلاح العقاد: **المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، مكتبة الإنكو المصرية، القاهرة، د ت، ص116.

[5] شارل روبير أجيرون، المصدر السابق، ص101.

سوى أرض جرداء قاحلة، وبلغ الثلثان من هؤلاء السكان من الجوع والبؤس والفاقة مبلغها. وجردت القبائل الغنية والقوية من خيراتها لأن أراضيهم وممتلكاتهم نهبت، ولم يبق في وسع العربي الذي أصبح غريبا في أرضه وأرض أجداده، إلا أن يكون خادما للمعمر[1].

**النمو الديمغرافي:**

يذكر حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرآة أن عدد السكان في الجزائر غداة الاستعمار الفرنسي يقرر 10 ملايين نسمة[2]، في حين سلطات الاحتلال عمدت على تزيف الأرقام إذ صرحت بأن عددهم لا يتعدى المليون نسمة، وإذا رجعنا إلى إحصائيات عام 1861م-1930م.

**جدول يمثل تطور عدد السكان الجزائريين 1861-1930م[3]:**

| 1861م | 1891 | 1921 | 1930 |
|---|---|---|---|
| 2733000 نسمة | 3577000 نسمة | 3923000 نسمة | 9846000 نسمة |

ويعود هذا التطور البطيء في عدد السكان إلى المجاعات والأمراض القاتلة وحروب الإبادة التي شنها الاستعمار ضدهم، إضافة إلى مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى، كما شهدت الجزائر حركة واسعة للهجرة، إما إلى فرنسا للعمل في معاملها ومناجمها، أ التنقل للبلاد العربية الإسلامية شرقا، أو إلى تونس والمغرب الأقصى، ففي سنة 1911م، أرغم 800 نسمة إلى مغادرة البلاد من تلمسان إلى سوريا[4]، مما شجع الحركة الاستيطانية في الجزائر من 1830م إلى غاية 1947م إذ بلغ عدد المستوطنين سنة

[1] فرحات عباس: المرجع السابق، ص112.

[2] حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تر، محمد العربي الزبيري، ط2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006م، ص13.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص37.

[4] عبد الرحمان الجيلاني: **تاريخ الجزائر العام**، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2010م، ص195.

1911م، ب56931 نسمة (مستوطن)، وفي سنة 1926م بلغ 833000 نسمة (مستوطن) منهم 657000 فرنسي و17600أجنبي[1].

أما الحالة الصحية للسكان فكانت متدهورة، بانتشار الأمراض والأوبئة، أدى إلى ارتفاع الوفيات بشكل كبير جدا نتيجة مرض السل في البوادي والقوى وأمراض العيون الفتاكة، التي أذهبت أبصار نحو 80 ألف من السكان المسلمين الجزائريين، رغم وجود عدد محدودة للمستشفيات بالجزائر 28 مستشفا، وبها 625 سريرا و660 قابلة و611 صيدليا و462 طبيبا للأسنان ومعظمها تتواجد في المدن موجهة لعلاج الأوربيين، أما القرى والأرياف لم يكن بها طبيب ولا قابلة ولا صيدلي ولا وسائل ولا مراكز صحية لأن أغلبها من الأهالي الجزائريين[2].

**الوضع الثقافي:**

كانت الأوضاع الثقافية في الجزائر صورة حية لسياسة التجهيل التي انتهجتها السلطات لفرنسية منذ 1830م، من أجل القضاء على الثقافة العربية الإسلامية لدمج الجزائريين في الكيان الفرنسي[3]. وقد صور المفكر الفرنسي المشهور جون بول سارتر كتابه "عارنا الجزائر" يقول "ولكننا على كل حال أردنا أن نجعل من إخواننا المسلمين شعبا من الأميين، وبلغ عدد الأميين اليوم 80%.[4]

كما عملت السلطات الفرنسية على اضطهاد المدرسين والطلبة، احتلالها للجزائر حتى كادت تختفي الطبقة المثقفة نهائيا، في المقابل عملت فرنسا على تأسيس عدد من المدارس الفرنسية العربية، التي ظهرت سنة 1850م، في كل من قسنطينة والجزائر العاصمة ووهران

---

[1] عبد الكريم بو صفصاف: **الفكر العربي الحديث، محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجا**، د ط، دار الهدى، الجزائر، د ت، ص101.

[2] أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956م، ص ص134-135.

[3] عبد العزيز شرف: **المقاومة في الأدب الجزائري المعاصر**، ط1، دار الجبل، بيروت، 1999م، ص35.

[4] Fanny colona: **Les Instituions Algériens 1883-1939,** (O.P.U), Alger, p16.

وتلمسان،[1] ونجد أن المعمرين كانوا يقفون ضد مبادرة إنعاش الثقافة الوطنية بشدة تعليم الجزائريين في المدارس الفرنسية، وبأن تعليم الجزائريين سيجعلهم أقل طوعية وطاعة لهم، وكان التعليم مقتصرا على أبناء الشخصيات الأرستقراطية لمساعدتهم في تسيير شؤون الجزائريين أي استثمار عقل الفرد الجزائري لصالحه والسيطرة عليه معنويا.[2]

**جدول يمثل عدد الأطفال الجزائريين في المدارس الابتدائية[3]:**

| السنة | 1880م | 1884م | 1908م | 1914م | 1930م | 1944م | 1953م | 1954م |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد التلاميذ | 1150 | 2150 | 33400 | 47200 | 68000 | 11000 | 302000 | 307000 |
| النسبة% | / | %01.9 | %04.3 | %05 | %08.8 | %14.6 | %15.4 | %15.4 |

فمن خلال الجدول نجد أن الاستعمار الفرنسي منذ 1880م، قد نشط من أجل تعليم الأطفال في المدارس بهدف نشر الأفكار الفرنسية الغربية لخلق مجتمع فرنسي بأبناء الأهالي، لكن تراجع عدد الأطفال المتمدرسين بين سنة 1930م إلى 1744م بسبب الظروف التي مرت بها فرنسا بصفة خاصة وأوروبا بصفة عامة، إذ شهدت ملامح وأحداث الحرب العالمية الثانية لتستعيد نشاطها بعد الحرب إلى غاية اندلاع الثورة، كما نجد أن الإدارة الفرنسية لم تهتم بتطوير التعليم للجزائريين ويعود ذلك إلى السياسة التعليمية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي فهو لم يخصص ميزانية معتبرة لتعليم الجزائريين إذ حارب المؤسسات الثقافية العربية الإسلامية من هدم المساجد ومصادرة الأوقاف. فأصدرت الحكومة الفرنسية عدة قرارات ومراسيم تهدف تدريجيا لتصفية أملاك الأحباس من مساجد ومساكن ومعاهد إذ أغلقت 13 مسجدا كبيرا و108 مسجدا صغيرا و32 جامعا و12 زاوية، وتم تحويل المساجد إلى إسطبلات ومستودعات ومستشفيات عسكرية وكنائس[4]. بل أكثر من

---

[1] أحمد الخطيب: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص64.

[2] **منشورات المتحف الوطني للمجاهد**، الجزائر، 1996م.

[3] ناهد إبراهيم الدسوقي: **دراسات في تاريخ الجزائر**، د ط، نشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2001م، ص ص78-79.

[4] عمار عمورة: **الوجيز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار الريحانة، الجزائر، 2002م، ص124.

ذلك فقد بسطت نفوذها على جميع الشؤون الإسلامية كتعيين القضاة والأئمة الذين تم تعيينهم من قبل الإدارة الفرنسية للقيام بأداء الفرائض الدينية لا تتجاوز 150 إماما سنة 1900م[1]، مما أدى إلى تفشي البدع والخرافات في أوساط المسلمين بدعم من الإدارة الفرنسية، ومما زاد الطين بلة هو محاولة الإدارة الفرنسية هدم المسجد الكبير بالعاصمة سنة 1909م، لولا تضافر جهود الآلاف من الجزائريين أمام مقر البلدية وتدخل الحاكم العام الفرنسي جونار Célestin Charles August Jaunar،[2] فأقبر المشروع نهائيا في جوان 1909م[3].

ومما سبق ذكره نجد أن الاحتلال الفرنسي الغاشم للأراضي الجزائرية وما صاحبه من سياسات تعسفية، تهدف إلى استنزاف ونهب الثروات الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى تثبيت وجودها بالجزائر بمجموعة من القوانين الجائرة والممارسات القمعية من قمع وتشريد ونزع للأراضي وتجويع وتجهيل بهدف إبادة الشعب الجزائري والقضاء على ثقافته العربية الإسلامية وجعلهم عبيدا لخدمة المعمرين لا لشيء، إلا لفرض سيطرته وهيمنته على الأرض والعباد، لكن لذلك لم يمنع من ظهور نهضة فكرة متشبعة بالثقافة العربية الإسلامية نشطت في مجال الصحافة والنوادي والجمعيات ومحاولتها إصلاح أوضاع الجزائريين ومحاربة المخاطر الاستعمارية الرامية لمسح مقومات الشخصية الجزائرية وذوبانها في الثقافة الفرنسية.

[1] أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص140.

[2] شارل أوغست جونار: هو حاكم الجزائر ثلاث مرات في مطلع القرن العشرين تميزت سياسته بالقمع الإداري الشديد تمثلت في إنشاء المحاكم الردعية عام 1906م، دعا إلى الانفتاح الحضاري وإصلاح الأحوال ... أنظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص327.

[3] شاوش جباسي: **من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر، (1830م، 1962م)**، د ط، دار هومة، الجزائر، 1998م، ص35.

# الفصل الثاني:

# الإصلاحات الفرنسية وقانون 04 فيفري 1919.

**- المبحث الأول: الإصلاحات الفرنسي قبل الحرب العالمية الأولى 1914 – 1919م بالجزائر**

- الإصلاحات السياسية.
- الإصلاحات الاقتصادية.
- الإصلاحات الاجتماعية.
- الإصلاحات الثقافية.

**المبحث الثاني: قانون 04 فيفري 1919م.**

- عوامل وأسباب صدوره.
- محتوى قانون04 فيفري 1919.
- نتائجه.
- تقييمه
- إيجابيات (الآمال والتوقعات).
- سلبيات القانون
- مواقف الحركة الوطنية والقانون.

## المبحث الأول: الإصلاحات الفرنسي قبل الحرب العالمية الأولى 1914 – 1919م بالجزائر :

من خلال ما تم عرضه من الأوضاع العامة للجزائر والتي تميزت فيه الفوارق الواضحة بين الأوربيين والمسلمين الجزائريين في جميع النواحي، إذ احتفظت الأقلية الأوربية بسيطرتها الكاملة في حين لم يلق الأهالي ادنى اهتمام، إذ ظلوا يتخبطون في مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية، إضافة إلى تجاهل مطالبهم التي كانت من شأنها أن تصلح أوضاعهم مما ساهم في بلورة الفكر السياسي الغليان الاجتماعي لمواجهة النظام الاستعماري في الجزائر، مما جعل السلطات الفرنسية تقوم بإصلاحات شكلية ترمي إلى المحافظة على مصالحها ومصالح المعمرين الأوربيين والفرنسيين على السواء.

### الإصلاحات السياسية:

شرعت فرنسا منذ دخولها الجزائر إلى فرض نظامها على مرحلتين، مرحلة الحكم العسكري من 1830 م إلى 1871 م[1]، فأصدرت عدة قوانين لإلحاق الجزائر بفرنسا من خلال أمرية 22 جويلية 1834م التي تنص على: " أن الجزائر أرض فرنسية مقسمة إلى ثلاث عمالات (محافظات) تخضع لرقابة الوالي العام"، ونفس الأمرية تقسم العمالات إلى دوائر وبلديات كما هو الحال في فرنسا وتبعث كل عمالة نائبا عنها للمجلس الوطني الفرنسي[2]، وجددت فرنسا قرارها بموجب المادة 109 من الدستور المحرر في 04نوفمبر 1848م الذي نص على أن أرض الجزائر إقليم فرنسي[3]. لكن فرنسا لم تتعامل مع الأهالي المسلمين (الجزائريين) بهذا المنطق بل غلبت مصالحها السياسية والاقتصادية على ذلك فجعلتهم مجرد رعايا لا يرتقون إلى درجة مواطنين فرنسيين، لمحافظهم على أحوالهم الشخصية، الأمر الذي أقرته محكمة الاستئناف بالجزائر في 24 فيفري1862م ومما جاء

---

[1] سعدي بوزيان: **جرائم فرنسا في الجزائر، من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس**، د ط، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص17.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص24.

[3] أحمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر**، ط2، دار المعارف، البليدة، الجزائر، 1963م، ص231.

فيه: (لا يسمح للأهالي يهودا ومسلمين التمتع بالحقوق السياسية إلا إذا حصلوا على صفة المواطنة الفرنسية)[1]:

وتهاطلت المراسيم والقوانين على الأهالي، فجاء مرسوم 31 أوت 1858م الذي ينص على إعادة هيكلة وتنظيم الإدارة في الزائر، حفاظا على مصالح المستوطنين، فجات حركة الهجرة والاستيطان هدفا أساسيا لها، إذ استفاد المستوطنون من مرسوم 16فيفري1859 بتوسيع حدود ممتلكاتهم[2].

في 14جويلية 1869م صدر قانون سيناتوس كونسيلت في عهد شارل لويس نابليون الملقب بنابليون الثالث[3]؛ الذي يعتبر أول وثيقة رسمية حددت فيه الوضعية القانونية الأهالي الجزائريين ووافق عليه مجلس الشيوخ الفرنسي في 14جويلية 1865م، ويتكون من خمسة مواد منها:

– الأهالي لهم صفة المواطنة الفرنسية لهم حقوق وواجبات كالفرنسيين الأصليين شرط التخلي على الأحوال الشخصية[4].

– الأهالي الذي حافظوا على أحوالهم الشخصية يظلوا رعايا فرنسيين.

وحقيقة هذا القانون ناقصا إذ جعل من الأهالي رعايا فرنسيين في حال تمسكهم بأحوال الشخصية، فإذا كان هذا حظ الأهالي المسلمين من هذا القانون فكيف هو حظ اليهود والأجانب[5].

---

[1] يحي بو عزيز: المرجع السابق، ص35.

[2] بسام العسلي: **الأمير خالد الهاشمي**، د ط ،دار النفائس، بيروت، لبنان، 2010م،ص ص65–66.

[3] شارل لويس نابليون: إمبراطور فرنسا من (1852–1870م) أدخل سياسة جديدة تحض الجزائريين الأهالي، تقوم على الاعتراف لهم بحق الإقامة على أرض أجدادهم، كما عرف بسياسة المملكة العربية، استقر بجيشه في معركة أسيدان، واعتقل بربروسا سنة 1370م، أنظر:حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1871–1895م)، د ط، دار الهدى، الجزائر، د ت، ص18.

[4] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص126.

[5] حياة سيدي صالح: المرجع السابق، ص40.

قام نابليون الثالث في أواخر حكمه بإصدار مرسوم 31ماي 1970 م الذي يخول للمعمرين التحرر من سيطرة العسكريين في العمالات الثالث، وقد سمح مرسوم 11جوان 1870م للمستوطنين حق إجراء الانتخابات في المناطق المدنية وحرية اختبار ممثليهم في المجالس[1].

وفي 24أكتوبر 1870م صدر قانون ادولف كريميو Adolphe Crémieux [2] الذي أولى عناية كبيرة باليهود فمنح لهم حق الحصول على التجنس الجماعي سبب إلحاحهم المستمر منذ 1843م واقترحه المجلس العام لمدينة قسنطينة 1858. لكن قانون 14جويلية1865م لم يلبي رغبة اليهود في التجنيس الجماعي إلى غاية 24أكتوبر 1870م حين دافع كريميو Adolphe Crémieux بشدة على تطبيق قانون الجنسية قائلا "كيف تمنح جمهورية 1848م الحرية والقوانين للسود ولا تعطي جمهورية 1870م التجنيس لليهود الذين يرتدون الثياب الفرنسية منذ سنوات قبل أن يرتدوا البذلة المشرقية".[3]

وبالتالي منح هذا القانون الجنسية الفرنسية ونصت أهم قرارته ما يلي:

– يمنح لليهود الجنسية الفرنسية بصفة جماعية للمقيمين بالجزائر دون التخلي عن عقيدتهم الدينية[4].

– منح هذا القانون المواطنة الفرنسية لليهود مع تسهيل إجراءات التجنيس وقبول كل الطلبات ودون تحديد آجال ذلك وهذا ما أصر عليه الحاكم العام مكماهون[5]

---

[1] عمار عمورة: المرجع السابق، ص124.

[2] أولف كريميو: ولد سنة 1796م اسمه أدولف إسحاق كريميو مارس مهنة المحاماة وعمره 21سنة ساند نابليون بونابارت قبل أن يصبح إمبراطورا صاحب قانون 24أكتوبر 1870م القاضي بالتجنس الجماعي يهود الجزائر. ينظر: عفرون محرز مذكرات من وراء القبور، ج1، تر: حاج مسعود، د ط، دار هومة طباعة ونشر وتوزيع، 2008م، ص366.

[3] محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر، د ط، دار المعاصرة، الجزائر، 2009م، ص305.

[4] بشير كاشة الغربي: **مختصر وقائع وأحداث ليلة الاحتلال الفرنسي (1830–1962م)**، وزارة المجاهدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص ض77–78.

[5] ماكمهون: ولد سنة 1808م تونسي في عام 1893م، قائد عسكري، تخرج من مدرسة سان سيرني 1827م، مارشال وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية، عضو مجلس الشيوخ ثم حاكم عام بالجزائر 1864... ينظر: حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص ص41–42.

Mac Mahon ليصنع بذلك الصياغة النهائية للمرسوم الذي استلمه ادولف كريميو Adolphe Crémieux.[1]

وعليه رغم الصعوبات التي صاحبت قانون 1865م واستفادة اليهود الجنسية الفرنسية جعل اعتقاد السلطات الفرنسية بأن الأهالي سيتهافتون على الاستفادة من المواطنة الفرنسية لكنه اعتقاد خاطئ وخير دليل على ذلك ما يبرزه الجدول الآتي:

| السنوات | 1866 | 1876 | 1886 | 1896 | 1906 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان الأهالي نسمة | 2.652072 | 2.462936 | 3.264879 | 3.764076 | 4.447449 |

وعليه فقد رفض الجزائريون هذا القانون الذي منح الجنسية الفرنسية لحوالي 38 ألف يهوديا مقيم بالجزائر واعتبر الجزائريون أن قانون 1865م وقانون ادولف كريميو Adolphe Crémieux يشكلان خطورة على القوانين الإسلامية والهوية الشخصية ويهدم الروابط الاجتماعية للجزائريين، فلهذا فشلت السياسة الفرنسية الاندماجية القائمة على خرافة[2] المملكة العربية[3].

وفي عام 1871م المرحلة الثانية للنظام الإداري في الجزائر الذي يقوم على الحكم المدني التي نصت عليها الجمهورية الثالثة وتحت سلطة وحاكم عام مدني، لكن ذلك لم يغير شيء من أوضاع الجزائريين ولا أحوالهم، بل واصلت فرنسا في سن القوانين، إذ أصدرت

---

[1] شارل روبير أجيرون:**الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919م)**، ج1، د ط، دارالرائد للكتاب، 2007، ص03.

[2] جيلاني صاري، محفوظ قداش: **الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية (1900-1954م) الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر، عبد القادر بن حراث، د ط ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987م، ص232.

[3] المملكة العربية: مصطلح وضعه نابليون الثالث، برز في رسالته الى الحاكم العام الجنرال ماكماهون في 20 جوان 1865م، وهو مشروع يرمي الى تطبيق الهيمنة العربية، إذ ازدادت اتساعا من 1.1 ملون هكتار الى 1.8 مليون هكتار واصبحت تحت سيطرة العسكريين. أنظر، لفيف فاطمة الزهراء، خليفي سعاد، سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة خميس مليانة، 2013-2014م، ص13.

قانون الأهالي الذي يحمل مجموعة من العقوبات والقرارات التعسفية في حق الجزائريين ومنها[1]:

– القضاء على المؤسسات التقليدية التي تسير شؤون المواطنين القائمة على العرف والتقاليد والقوانين الإسلامية.

– منع التنقل للجزائريين داخل التراب الجزائري إلا برخصة من السلطات الاستعمارية.

– نزع الأراضي من الجزائريين وتوزيع على المعمرين الأوربيين.

– فهذا القانون كان الهدف من ورائه تقييد الجزائر، وإذلالهم وجعلهم عرضة للجماعات والأوبئة والأمراض[2].

وفي سنة 1881م قامت فرنسا بإصدار مرسوم بموجبه جعل إدارة الجزائر تابعة لوزارة الداخلية بباريس، وتم إلغاء المكاتب العربية [3] في مناطق الحكم المدني لتسهيل إذابة المجتمع الجزائري ثقافيا وإداريا في الحياة الفرنسية[4].

وفي 24 سبتمبر 1908م تم إصدار قانون يسمح للأهالي الحق في انتخاب مستشاريهم العاملين، في حين فرضت الإدارة الفرنسية قوانين استثنائية على التنظيم القضائي ألغت فيه كل ما هو إسلامي خدمة للمعمرين ومصالحهم وللحكومة الفرنسية على الأخص.[5]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: **الجزائر منطلقات وآفاق**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002م، ص30.

2 عمار بوحوش: المرجع السابق، ص30.

3 المكاتب العربية: هي مؤسسة ومصلحة عسكرية أنشأتها فرنسا سنة 1833 م، لتكون همزة وصل بين الإدارة الفرنسية والأهالي وذلك لجمع المعلومات وبسط وإخضاع الجزائريين ونفوذها عليهم، أنظر: صالح فركوس، تاريخ الجزائر بين ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص 245.

4 عبد القادر بوحوش: **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، (1870–1914م)**، د ط، شركة الأمة للطباعة والنشر بالجزائر، 1999م، ص18.

5 الوناس الحواس: المرجع السابق، ص21.

وثمنت هذه القوانين بقرار 28 فيفري1841م الذي أتاح للمحاكم الفرنسية تطبيق القانون الفرنسي على الأوربيين والفرنسيين والقوانين الاستثنائية على الأهالي المسلمين.[1]

ومع صدور قانون 10 سبتمبر 1866 م قضت بذلك فرنسا على المحاكم الإسلامية في الجزائر فلم يبقى منها عدا 61 من أصل 184 محكمة إلى غاية 1890م. وعليه فإن هذه الإصلاحات السياسية والقرارات التي أصدرتها فرنسا ما هي إلا إصلاحات شكلية جعلت من الأهالي رعايا في وطنهم، وليس إلى هذا الحد فقط بل سعت إلى إذلالهم وجعلهم لا يرقون إلى مستوى الأوربيين ولا الفرنسيين من خلال قانون الأهالي 1871م والقوانين الاستثنائية والزجرية الجائرة التي صدرت في حقهم.[2]

**الاصلاحات الاقتصادية:**

قامت السلطات الفرنسية بإصدار تشريعات وقوانين وقرارات تنص على انتزاع الأراضي من أيدي الجزائريين وتوجيه جميع الأنشطة الاقتصادية بالجزائر لخدمة الاقتصاد الفرنسي وتوسيع استغلال ثروات الجزائر[3] ومن هذه القرارات:

قرار 08 سبتمبر 1830م الذي نص على حجز جميع أملاك العثمانيين وإثبات الملكيات وإلا ستقوم السلطات الفرنسية بمصادرتها.

مرسوم 22جويلية 1834م بجعل الاستيطان عملا قانونيا على حساب القبائل الثائرة.

الأمر الصادر عام 1844م القاضي بإلغاء ومنح حق التصرف في أراضي الوقف[4].

---

1 أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1954 م، ج4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992م، ص ص429-430.

[2] شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير**، مج02، تر، جمال فاطمي وفتحي سعيدي وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 2008م، ص95.

[3] د/ العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1993م، ص17.

[4] الجيلالي صاري: **تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962م)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010م، ص12.

مرسوم 21 جويلية 1846م، الذي فرض على كل جزائري إثبات ملكيته للأراضي التي بحوزته والتي لا يملك لها وثائق الملكية تتحول ملكياتها للسلطات الفرنسية.

قرار أكتوبر 1845م، نص على مصادرة أراضي القبائل الثائرة، ضد سياسة الاستيطان وكل من شارك في المقاومة أو رفع السلاح أو قام بموقف عدائي للفرنسيين وأعوانهم[1].

مرسوم 19سبتمبر 1848 يفضي بمنح اعتماد مالي قدر 60مليون فرنك لتغطية تكاليف السنوات الأربعة (1851م، 1848)، الخاصة بإنشاء الأراضي الفلاحية في مناطق الجزائر[2].

مرسوم 16جوان 1851م الذي علق مرسوم 1844م، وأعطى ملكية الرقابة على الأراضي الجماعية للدولة الفرنسية، بما فيها الأراضي الغابية التي تتربع على 200 ألف هكتار من الغابات و60هكتار من أراضي القبائل[3].

قانون سيناتوس كونسيلت الصادر في 22أفريل 1863 يهدف إلى تحديد أراضي العرش وتحديد حدودها وتقسيم كل عرش إلى دواويير والأراضي إلى ملكيات فردية بين سكان كل دوار وتحويل طابع الملكية الجماعية إلى ملكية فردية.

ومن سلبيات هذا المرسوم أنه أثبت شرعية اغتصاب الأراضي التي سلبت من الجزائريين ونزعت ملكيتها من تصرف القبيلة.

---

[1] عبد الملك خلف التميمي: **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، دراسة تاريخية مقارنة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني الثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1978م، ص22.

[2] بلقاسم صغيري، ثامر بلعباس: **الاستيطان الفرنسي ودوره في تفكيك بنية المجتمع الجزائري(1830-1962م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة ، 2016-2017م. ص 21.

[3] عدة بن داهة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م)**، ج1، وزارة المجاهدين، 2008م، ص370.

صدور قانون وراني 26جويلية1873م، الذي جاء مكملا لمر السابقة جاء فيه إلغاء حق الشفعة وتطبيق القوانين الفرنسية بإجبار الأهالي بيع الأرض وإبعاد القضاء الإسلامي عن معاملات العقار[1]. ولم تكتفي فرنسا بمصادرة الأراضي وتوزيعها على المعمرين بل سعت إلى خنق الجزائريين وتقييدهم بالضرائب وإصدارها في القرى والأرياف والمدن دون اعتراض وإلا عقوبة العصيان السجن.

صدور مرسوم 17جانفي 1845م، الذي صنف الضرائب إلى[2]:

***العشور:**

ضريبة تدفع على الأراضي الزراعية وحتى الثروة الحيوانية، وسكان الواحات رغم فقرهم إذ يدفعونها عنوة ومن لا يدفع تتعرض أملاكه للحجز ويتعرض صاحبها للمتابعة والعقوبة.

***الزكاة:**

ضريبة تفرض على المواشي (جمال، أغنام، ماعز، دواب ...الخ).

***ضريبة اللزمة (1858):**

وصنف هذا النوع تصنيفا جهويا، فهناك لزمة ناحية قسنطينة، ولزمة بمنطقة القبائل الصغرى، ولزمة بمنطقة الجنوب (خاصة بالنخيل).

***ضريبة الأجر:**

تفرض على الأراضي المستأجرة وتدفع نقدا بعد جمع الغلة.

[1] صالح عابد: **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930م)**، د، م، ج، قسنطينة، د ت، ص174.

[2] أبو القاسم سعد الله: **أفكار جامحة**، المطبعة الوطنية للنشر، الجزائر، 1988م، ص274.

***الضريبة العربية:**

لا يدفعها إلا العربي الجزائري إذ دفع الجزائريون عام 1870م، مقدار 14مليون فرنك، إضافة إلى زكاة العشر وضريبة الحراسة الليلية وغيرها.

كما دفعوا بالأهالي تحمل الضرائب كلها مسؤولية الحرائق، والعقوبة الجماعية على المخالفات الفردية وهذا كله لزيادة مداخيل الخزينة الفرنسية[1].

قانون 23 مارس 1882م: نص إرساء أسس الملكية الفردية والحالة المدنية وذلك لتسهيل عملية نهب الأراضي، ومنح الأشخاص وعائلات الفلاحين الجزائريين ألقابا تحمل عبارات السخرية والاستهزاء[2].

قانون 22أفريل 1887 إذ نص على السماح للمستوطنين الاستلاء على أراضي العروش عن طريق الشراء، أو عن طريق المصالح الفرنسية المختصة، كما كان الفلاحون الجزائريون ضحية قانون الغابات الذي تحرمهم من الرعي بقطعانهم في الغابات ويتعرضون لدفع غرامات مالية وضرائب.

إن ما قامت به الإدارة الفرنسية أثر ذلك على نشاطهم فأدى إلى تراجع أعداد الماشية[3].

قرار 22 سبتمبر 1899م، الذي رهن استغلال المياه في الجزائر إلا بموافقة إدارة الاحتلال وخص بالذكر الجزائريين وغض الطرف عن المعمرين[4].

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص165.

[2] بوعزة بوضرساية: **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي( 1830-1962م)**، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2010م، ص98.

[3] شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م إلى اندلاع الثورة 1954م**، المصدر السابق، ص670.

[4] بشير بلاح: المرجع السابق، ص259.

**الإصلاحات الاجتماعية:**

عملت فرنسا منذ دخولها للجزائر على تشجيع الهجرة والاستيطان الأوربي من خلال مرسوم 22جويلية 1834 وتوزيع الأراضي على الأوربيين وتجريدها من الجزائريين بقوانين مختلفة[1]، مما أثر على البنية الاجتماعية جراء السياسة الإستدمارية التي أدت إلى تفقير الجزائريين بحجز أملاكهم الخاصة والجماعية[2]، مما سبب أزمات اجتماعية أخطرها بين سنوات (1866-1872 م)[3] كما تأثر الجزائريون بما ورد في قانون الأهالي أو الأنديجينا (مجموعة قوانين إستثنائية فرضت على الشعب الجزائري بمقتضى قوانين 29أوت و11سبتمبر 1874م و05 فيفري 1875م)، التي نتج عنها تفشي وانتشار الأمراض المعدية وتقييد الحريات العامة للجزائريين مما عرضهم للهجرة نحو الخارج (البلاد العربية)، أما من بقي من الشعب فخضع لسلطة الأقلية الأوربية، ليصبحوا عمال وعبيد في مزارع المعمرين بعدما كانوا ملاك لها[4].

لم تكتفي الإدارة الفرنسية بذلك فقط، بل سعت إلى تدمير أركان المجتمع الجزائري وزعزعته وتحطيم أسس وأركان نظام القبيلة بإلغاء المحاكم الشرعية الإسلامية وعزل المجتمع الجزائري عن محيطه العربي الإسلامي وإرغامه على الهجرة إلى غير موطنه إما قهرا أو نفيا كما مس صميم الأمة الجزائرية، بتشويه الذاكرة الاجتماعية ورموز الهوية، وتغير لغة ولهجات التخاطب وتدنيس الأسماء والألقاب والأصول العائلية وتسجيلها بألقاب دنيئة ومستهجنة مستوحاة من أسماء الحيوانات مثلا (الذيب، بوبغلة، بو معزة، غزال، العقون ...الخ) [5].

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية( 1830-1900م)**، ج1، المرجع السابق، ص131.

[2] شارل روبير أجيرون: **الجزائريون المسلمون في فرنسا**، المصدر السابق، ص ص52-53.

[3] شارل روبير أجيرون: **الجزائريون المسلمون في فرنسا**: المصدر نفسه، ص ص52-53.

[4] يحى بوعزيز :**سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م**، المرجع السابق، ص35.

[5] بشير بلاح: المرجع السابق، ص118.

**الإصلاحات الثقافية:**

اهتمت فرنسا منذ بداية الاحتلال على استيعاب الأهالي عن طريق تكوين محبين للفرنسية مؤمنين بالحضارة الأوربية، لكنه رهان خاسر لم ير الأهالي المسلمين إلا تجهيزا وأمية من خلال سياستها تجاه تعليمهم، وكبه حرية التعبير في صحفهم ومجلاتهم فقد استعملت فرنسا كل ما في وسعها للسيطرة على المجتمع الجزائري، ووصفته وفق غرتها إذ لم تفتح مدارسها إلا لأقلية من الأهالي بينما الأغلبية الساحقة تعيش في ظلمات الجهل[1] فقد أصدرت السلطات الفرنسية تعليمات ومراسيم وقوانين الهدف منها ضرب مقومات المجتمع الجزائر وخاصة الدين الإسلامي[2]، إذ أصدرت قرار 07 ديسمبر 1830م، نص على أن أملاك الأوقاف ملك للدولة الفرنسية، بتحويل المساجد إلى كنائس وثكنات عسكرية أو مخازن للحبوب، ومن بينها مسجد كتشاوة الذي حوله "دي روفيغو De Rovigo" سنة 1830م إلى كنيسة[3].

وبموجب الأمر الصادر في 01 أكتوبر 1844 تم إخضاع أملاك الأوقاف للمعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية ووسع الأمر للأوربيين واليهود من خلال قرار 30أكتوبر 1858م بالاستحواذ على أملاك الأوقاف وتصنيفها نهائيا لصالح الاستيطان الأوربي مما أدى إلى تراجع عدد أماكن العبادة[4]، وما تعلق بالتعليم فقد سعت إلى إيجاد طرق وسبل لضرب اللغة العربية ومقوماتها فقامت بإصدار الأمر الصادر في 13أفريل 1839م المتعلق بتنظيم التعليم في الجزائر الذي يمنح امتيازات واسعة للمشرفين على هذا القطاع[5].

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص06.

[2] بوعزة بوضرسابة: المرجع السابق، ص67.

[3] خديجة بقطاش: **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830-1871م)**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م، ص23.

[4] عبد النور حنيشر: **منطلقات وأسس في الحركة الوطنية الجزائرية، (1830-1954م)**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية لثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، د ت، ص64.

[5] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930م)**، ج1، المرجع السابق، ص60.

والأمر الصادر بتاريخ 14جوان 1844م المتعلق بمراقبة المؤسسات التعليمية في الجزائر[1]، والذي نتج عنه غلق أكثر من 2000 مدرسة في الجزائر وتم تضييق الخناق عن عمل الأساتذة والمعلمين ومنعهم من ممارسة نشاطهم، ومنهم من وضع رهن الاعتقال ولم يتم السماح إلا لمدرس الفرنسية لأداء نشاطه وتلقين الفرنسية ومبادئها[2]، خاصة في الظروف التي يمر بها الأهالي المسلمين (المجاعة) وتم جمع عدد كبير من الأطفال في مركز لتنصيرهم وخاصة في فترة الكاردينال لافيجري[3] charleles martial lavigerie، الذي أنشأ دورا للأيتام في القرى والمدن الجزائرية[4]، كما السلطات الفرنسية الاستعمارية حضر تعليم القرآن الكريم إلا بترخيص مقدم من السلطات الفرنسية بالمقابل تمنح المستوطنون نظام تعليميا خاص الذي صار إجباريا ومجانيا منذ 1884م لكنه لم يتح الفرصة إلا لفئة قليلة من الجزائريين[5] تمهيدا لدمجهم وتكوينهم لنشر ثقافتها.

كما أصدرت قانونا في 21 ديسمبر 1897م نص على تسليط العقوبات على الآباء الذين يرفضون إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية، وقد خصصت اعتمادات مالية لتعليم الأطفال المسلمين التي تجاوزت 1.063.85 فرنك سنة 1897م[6].

لقد ساهمت السياسة الاستعمارية رغم كل الإصلاحات التي قامت بها في المجال الثقافي والتعليمي إلا أنه سمح لبني جلدتها والمعمرين الأوربيين من الاستفادة من نظام تعليمي خاص في حين وجد الجزائريون أنفسهم تحت مظلة الجهل والأمية في ظل

---

[1] بشير بلاح: المرجع السابق، ص152.

[2] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954م)**، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998م، ص139.

[3] الكاردينال لافيجري: ولد 1825م نشط منذ شبابه في المجال الكنسي، دخل حياة التعرف عن طريق المدارس التعرف عمل في الشام وتعلم العربية، تعرف على المهاجرين هناك قبل تولي الأسقفة بالجزائر ووظائف دينية في نانسي بفرنسا عاصر عدة حكام مثل ماكمهون توفي 1892م، بتونس. ينظر: حياة سيدي صالح، المرجع السابق، ص25.

[4] سعيدة بوخاوش: **الاستعمار الفرنسي والسياسة الفرنسية في الجزائر**، دار تقيلة للنشر، الجزائر، 2013م، ص53.

[5] بوعزة بوضرساية: المرجع السابق، ص232.

[6] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي ( 1930-1954م)**، ج6، المرجع السابق، ص170.

المضايقات والعقوبات التي فرضت على المراكز التعليمية العربية كالمساجد والكتاتيب والزوايا والمدارس القرآنية.

لقد كانت مبادئ ويلسن دافعا قويا لتحرك النخبة الوطنية لإعادة الاعتبار لأهالي الجزائر ومن أبرزهم الأمير خالد الذي وجد الجو سامحا للتفاوض مع الحكومة مطالبا إياها احترام وعودها اتجاه الشعب الجزائري، والتي كررتها في العديد من المرارات والمناسبات على لسان رئيس وزرائها كليمونصو Clemenceau George تعويضا للجزائريين وردا على جميلهم وتضحياتهم المضنية خلال الحرب العالمية الأولى، فكانت مكافاءتها على ذلك إصدار قانون 04 فيفري 1919م الذي نص على بعض الإصلاحات الشكلية، وتحسينا لصورتها أمام الرأي العام العالمي وتهدئة لأفواه الجزائريين والنخبة على الخصوص.

## إصلاحات 04 فيفري 1919م:

قبل التطرق إلى هذه الإصلاحات لا بد تناول الظروف التي أدت إلى ظهوره، ثم التطرق إلى الشروط التي فرضها هذا القانون والآثار المترتبة عنه.

## عوامل ظهور قانون 04 فيفري 1919م:

لم تعرف مسألة حصول المسلمين على المواطنة الفرنسية اهتماما مع بداية القرن العشرين وتجدد النقاش حولها سنة 1911م، عبر صفحات "المجلة الأهلية" Revue indigene، ثم تعمق أكثر بعد صدور قانون التجنيد الإجباري في 03 فيفري1912م، الذي يقضي بتجنيد الأهالي ومشاركتهم في الحرب العالمية الأولى كان مصحوبا بأفكار جديدة ربطت فيها الخدمة العسكرية بحقوق المواطنة، أي أن يحصلوا على الحقوق السياسية والمدنية[1] كما كان للتأثير الخارجي وقعه السياسة الفرنسية في الجزائر ومن ذلك صدى الجامعة الإسلامية في المشرق العربي، ووصوله إلى الجزائر والتطورات السياسية كثورة تركيا

[1] شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، المصدر السابق، ص436.

الفتاة والحرب الليبية الإيطالية والنشاطات الألمانية المعادية لفرنسا في المغرب.[1] كل ذلك أقنع فرنسا بأن الوقت حان للإصلاح في الجزائر ولا مجال للانتظار وعليه فإن فرنسا دفعت للإصلاح في الجزائر، ولم تكن مبادرة منها لرد الجميل لمن ساندوها في حروبها مع الفرنسيين ومنذ تلك الفترة بدأت فرنسا محاولاتها الإصلاحية لإسكات أصوات الجزائريين لإصلاح أوضاعهم وتغيير نظرة الجزائريين خاصة تبلور فكرهم الأيديولوجي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، فأصبحوا يميزون بين المعاملة الحسنة نسبيا من الفرنسيين في فرنسا وقمة الاحترام وعدم التقدير التي كانوا يعدونها من أوربي الجزائر[2]، بالإضافة إلى وجود بعض الليبراليين والإنسانيين الفرنسيين المتعاطفين مع الأهالي الجزائريين مثل "روزي" Rozet و"ميللي" Millet و"موتي Moutet" و"بوردBoredes " و"جورسين Joris" الذي أنذروا فرنسا بضرورة إصلاح حال الجزائريين قبل أن تضيع من يدها، كما نادت بعض الصحف الفرنسية والجمعيات الفرنسية بذلك "كالمجلة الأهلية" و"الوقت" وجمعية حقوق الإنسان[3]، مما جعل كل من "جورج ليقlygues George [4] و"جورج كيلمنصو Clemenceau George "[5] إرسال رؤساء لجنة الشؤون الخارجية رسالة " لبيريان Briand" رئيس المجلس بتاريخ 25نوفمبر 1915 حذر فيها فرنسا بقولهما "إن الساعة قد حانت للإصلاح في الجزائر، وإن الأمر لا يتطلب التأخير"، وقد رد عليها بريان في 05ديسمبر 1915 بعدم معارضته لهذه الإصلاحات كما لقيت تأييد من "جونار Jaunar"

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930م)**، ج2، المرجع السابق، ص259.

[2] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص215.

[3] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900م)**، ج1، المرجع السابق، ص259.

[4] جورج ليق: (26أكتوبر 1857- 03سبتمبر 1933م) محامي وأديب، عضو بمجلس النواب لمقاطعة لوامي قارون 1885م، تولى حقائب وزارية، وزير للعلوم 1874م، الداخلية 1895م، المستعمرات 1906م، البحرية 1917م بوزارة كيلمنصو.. أنظر: جريدة النجاح عدد1478، 06 سبتمبر 1933م.

[5] جورج كيلمنصو: (1841-1929م) تقلد مناصب عديدة، عضو ببلدية باريس 1871، نائب لمجلس الشيوخ (1876-1914م) ومجلس الوزراء اعتزل 1920م... أنظر: جريدة النجاح عدد 818، 27 نوفمبر 1929م.

الحاكم العام السابق، غير أن اقتراحات "ليق" وكليمنصو Clemenceau لم تعرف أي تطبيق ميداني[1].

لقد قدم السيد "موتي" Motet سنة 1918م، مشروع قانون إلى غرفة النواب باسم الشؤون الخارجية يقترح فيه منح الجزائريين المسلمين الجنسية الفرنسية مع محافظتهم على أحوالهم الشخصية لكن كل هذه المشاريع لم تجد آذانا صاغية من طرف السلطات الفرنسية. وبقيت هذه المشاريع والمناقشات سنوات طويلة إلى غاية صدور قانون 04 فيفري1919م[2].

## محتوى قانون 04 فيفري1919م:

إلغاء القانون التعسفي الذي كان يمنع الجزائريين حق الرعي في الغابات ويفرض عليهم حراستها مجانا، وغرامة جماعية إن ما حدث حريق مهما كان السبب.

*وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الشخصية وأراضي القبائل والأعراش الجماعية.

*إلغاء القوانين الأهلية الزجرية في الشمال والجنوب.

*السماح للجزائريين بالتجنس بالجنسية الفرنسية بشرط التخلي عن أحوالهم الشخصية[3].

*تسوية الضرائب بين سائر السكان في الجزائر حيث كان الأهالي الجزائريون يدفعون أكثر من الأوربيين، وكان عليهم أيضا ضرائب خاصة بهم[4].

*حق الترشح والانتخاب في المجالس البلدية والعمالية والمالية وتحديد نسبة الممثلين

[1] Farhat Abbas. **La nuit Colonial. Ministère la culture**, Ault are, Alger, 1009, p89.

[2] Djamel Karchini. **colonisation et politique d'assimilation en Algérie (1830-1962)**. Alger, Edition casaboh, 2004, p52.

[3] حمدي حافظ، محمود الشرقاوي: **الجزائريين الأمس والغد**، د ط، القاهرة، مصر، د ت، ص38.

[4] أحمد توفيق المدني: **هذه الجزائر**، المصدر السابق، ص162.

الجزائريين في المجالس[1].

*إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية[2].

*إعطاء كامل الحقوق لبعض الفئات للحصول على الجنسية الفرنسية، بشرط طلبها، مع التخلي عن القانون الإسلامي، ومعرفة إتقان اللغة الفرنسية.

*يطبق القانون في جميع أنحاء القطر ويمس 400 ألف نسمة ويتميزون بالمؤهلات التالية[3]:

– معرفة القراءة والكتابة باللغة الفرنسية والتي يثبتها ملتمس المواطنة، بواسطة شهادة أو إجازة تمنحها السلطة المختصة.

– الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية مع شهادة حسن السلوك يتحصل عليها من السلطات العسكرية.

– أن يكون من أصحاب الأملاك ومزارع في الريف، أو مالك من الأملاك في المدينة بتقديم عقود تثبت ذلك ووصل دفع الضرائب لمدة سنة.

– أن يكون ممن انتخبوا في المناصب العامة.

– أن يكون من الموظفين العموميين أو أصحاب المنح التقاعدية.

– أن يكون من أصحاب الأوسمة الفرنسية والامتيازات الشرفية.

– أن يكون قد بلغ سن 21سنة ومن أب جزائر متجنس بالجنسية الفرنسية.[4]

---

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون: المصدر السابق، ص73.

[2] جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994م، ص181.

[3] يحي بوعزيز: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004م، ص13.

[4] Gastion Arexy: op.cit.pp101.102.

وتعتبر هذه الشروط بالرغم من بساطتها إلا أنها تعجيزية على الجزائريين لاشتراطها التخلي عن أحوالهم الشخصية، ولا تسمح للجزائري أن يتحصل على حق التصويت في الانتخابات المحلية إلا بتقديم ملف يتكون من:

*طلب الجنسية الفرنسية.

*شهادة الميلاد أو عقد توثيق تؤكد أن الراغب في التجنس بلغ 25 سنة كاملة أو لكون أعزب أو أحادي الزوجة.

*عقد من الموثق يؤكد حيازته المواطنة لمدة سنتين متتابعتين ببلديته.

*مستخلص من الشهادة السوابق العدلية.

*شهادة السلطات الإدارية المحلية (رئيس البلدية، القائد العام) تثبت بأن طالب الجنسية ليس له عقوبات تأديبية.

*إثبات بأن الراغب في الجنسية يستوفي الشروط السبعة.

وإذا كان متزوجا فعليه أن يرفق في ملفه ما يلي:

*تصريح ميلاد الأطفال القاصرين إن وجدوا.

*تصريح يبين أن الزوجة على إطلاع بالأمر.

*عقد الزواج إذا كانت الزوجة متجنسة مع زوجها.

*نسخة من وصل الطلب ويتم إرسال النسخة الثانية منها للحكومة العامة.

*نسخة من الإشعار تعاد لطالب التجنس تبلغه نتيجة فحص طلبه بإرسال ملفه إلى كاتب الضبط في المحكمة. الملاحظات الخاصة بالقاضي وتشمل التعليمات التكميلية المفيدة[1].

وبعد أن يستوفي الأهلي جمع الوثائق المطلوبة في الملف يتم فحص ملفه في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ الاستلام إن لم يستوفي طلبه الشروط المنصوص عليها، يعتبر غير مؤهل من الناحية السياسية في هذه الحالة لا يمكنه تجديد طلبه إلا بعد 05 سنوات[2].

تعتبر هذه الشروط شبه مستحيلة بالنسبة للجزائريين إذ تمنعهم من المشاركة في التصويت أو الترشيح إذ يعتبرون في الدرجة الثانية بصفتهم مسلمين وتعرض أغلبهم لقانون الأهالي وعجزهم على إثبات شهادة حسن السيرة والسلوك من الإدارة الفرنسية مما يمنعهم من الحصول على الجنسية الفرنسية والتمتع بكل الحقوق[3].

كما حمل هذا القانون إصلاحات شكلية كغيره من المشاريع الإصلاحية الأخرى إذ نص على زيادة عدة الكتلة الانتخابية الجزائرية في القسم الانتخابي المتعلق بالأهالي من نحو 1500 إلى 425000 منتخبا يمتلكون 43% من الرجال الجزائريين فوق سن 25 سنة لاختيار ممثليهم في المجالس البلدية إضافة إلى إنشاء هيئة لانتخاب المستشارين العامين والمندوبين الماليين من 103 إلى 145 متخب[4]، ورفع تسجيل الأهالي بالمجالس الاستشارية والمجالس العامة من 20% إلى 30% إلا أن الأهالي حرموا من التسجيل في البرلمان الفرنسي بباريس، فكان هذا القانون في نظر البعض منهم، أنه حدد علاقة الأهالي بفرنسا

[1] Vaston Arexy:op.cit.pp105.106.

[2] جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص188.

[3] عمار بو حوش: المرجع السابق، ص 217.

[4] عبد الحميد زوزو: **الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية**، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012م، ص ص82-86.

ومنح الجزائريين المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات المحلية لكنه اقتصر على فئة قليلة ومعينة[1].

## نتائج إصلاحات 04فيفري1919م:

إن ما عرفته الإدارة الاستعمارية من تنازلات مع بدايات القرن العشرين حول الكثير من القضايا المتعلقة بالأهالي الجزائريين كمجازاتهم على مشاركتهم معها في الحرب العالمية الأولى، بإصلاحات التي جاء بها جورج كيملنصو Clemenceau 1919م إلا أنها لم ترق وترضي طموحات الجزائريين ونذكر أبرز نتائجها:

– تغير صفة الأهلي المسلم إلى المواطن الفرنسي يعامل وفق القوانين الفرنسية بأداء واجباتهم ويتمتع بكل الحقوق ويصبح بإمكانه الترشح في الانتخابات بنفس الشروط الموضوعة للمواطن الفرنسي وأن يشغل المناصب المدنية والعسكرية.

– يمكن للأهلي تجنيس عائلته الزوجة والأبناء ويتم ذلك وفق أحكام القانون المدني الفرنسي[2].

## تقييم قانون فيفري 1919:

### إيجابياته (الآمال والتوقعات):

– توسيع دائرة التمثيل في المجالس الانتخابية العالمية والمالية إذ ارتفعت نسبة التمثيل الجزائري من 20 إلى 30% أي ارتفع عدد الممثلين المسلمين من 18في عام 1914م إلى 29 في 1919م، وذلك ما قرب المواطن أكثر لمعرفة بعض الحقائق التي كانت غائبة بل شعر بأحقية الجزائريين في عملية التمثيل في المجالس البلدية.

[1] إدريس خيضر: المرجع السابق، ص311.

[2] Mahfoud Kaddachi. **Histoire du Nationalisme Algérien 1919,** T1, Ea Edit, Alger, 2000, p43.

– إنماء الشعور الجزائري بأهمية المطالب وفتح شهية المعارضة السياسية[1].

**سلبياته:**

– لم يلغي القانون الجديد القوانين الاستثنائية كقانون الأهالي.

– لم يشر القانون على تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي على غرار الأوربيين[2].

– إن الشرط القائل بضرورة الإقامة داخل البلدية للمترشح لمدة سنتين قد حرم الذين توفرت فيهم الشروط الأخرى.

– تعجيز الجزائريين في الحصول على المواطنة الفرنسية (الجنسية الفرنسية، بالتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية)[3].

ومما سبق فإن فترة إصلاحات فيفري1919م شهدت تغيير كبير في الوضع السياسي بالجزائر ككل إذ ساعد على تطور الفكر السياسي لدى التيارات السياسية وتحررت من الضغوط السياسية، افقد اسم نجم شمال إفريقيا الذي أصبح صوته قويا على المستوى الداخلي والخارجي وكذلك الجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أحدثت تحولات ذهنية في المجتمع الجزائري بالإضافة الى جماعة النخبة من الجزائريين الذين أخذوا يستقلون بآرائهم المناديه بالمساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين أما في فرنسا التي عرفت أزمة اقتصادية ومشاكل داخلية وخارجية أضعف تحكمها في مناطق المستعمرات مما اضطرها إلى مشاريع الاصلاحية جديدة.

[1] أحمد مريوش: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ج1، مؤسسة كنوز للحكمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص68.

[2] عمار عمورة: **الجزائر بوابة التاريخ عامة ما قبل التاريخ إلى 1962م**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص355.

[3] شارل أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا( 1871– 1919م)**، المصدر السابق، ص891.

# الفصل الثالث

## موقف الجزائريين النخبة و الحركة الوطنية من قانون فيفري1919.

### المبحث الاول: موقف الجزائريين والنخبة الوطنية من إصلاحات فيفري 1919:

أولا – موقف الجزائريين

ثانيا – موقف النخبة الوطنية

أ– موقف كتلة المحافظين

ب–دعاة المساواة (الاتجاه الادماجي)

ج– دعاة المساواة (الاتجاه الاصلاحي)

### المبحث الثاني: موقف الحركة الوطنية من إصلاحات فيفري 1919:

أولا – موقف الأحزاب و فيدارلية المنتخبين المسلمين الجزائريين

1 – موقف نجم شمال إفريقيا

2 – موقف الحزب الشيوعي

3 – موقف فيدارلية المنتخبين المسلمين الجزائريين

ثانيا – موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

لقد ترتبت عن إصلاحات 1919م التي أصدرتها السلطات الفرنسية، كمحاولة لتلبية طموحات الشباب الجزائري بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أنها أحدثت شرخا وصدعا بين النخبة الجزائرية، لما احتوته من مواد وبنود لإحداث انقسام بين مؤيد ومعارض لقانون 04فيفري 1919م، فالتيار الإسلامي حافظ على مبادئه وقيمه الإسلامية المستندة للتشريع الإسلامي، وتزعم الأمير خالد والتيار الإدماجين الذي رحب به واعتبره خطوة هامة للجزائريين لافتكاك حقوقهم السياسية والمدنية، ويمكن أن نلخص مواقفهم بشكل من التفصيل حسب مبرراتهم وإنتماءاتهم.

## المبحث الأول – موقف الجزائريين والنخبة الوطنية من إصلاحات فيفري 1919:

### أولا – موقف الجزائريين:

عبر الجزائريون في العديد من المناطق عن مواقفهم العدائية من اصطلاحات فيفري 1919م التي فتحت باب التجنس وتجنيس فئة من الجزائريين، إذ كانوا من أشد الشعوب تمسكا ومحافظة على الدين وفضل البقاء في حالة الحرمان بدل الحصول على الحقوق الفرنسية[1]، وراء نبذ تعاليم دينية خاصة الفئات الإسلامية[2]، وظل الجزائريون مجرد رعايا وأهالي في أرضهم فلم تكن هذه الإصلاحات كافية في نظر الشبان الجزائريين الذين حاولوا الارتقاء بالسكان إلى صفة مواطنين يحملون كل مقوماتهم وأحوالهم الشخصية الإسلامية[3]، بإلغاء السلطات لكل الإجراء الردعية والاستثنائية والقضائية، ووجدت حركة الشبان ملزمة بإعلان موقفها من قوانين 1919م التي منحت لفئة من الجزائريين حق المواطنة الفرنسية شريطة التنازل على قانون الأحوال الإسلامية، مما أدى إلى انقسامها إلى تيارين، تيار يأمل بالانتفاع من المتجنس وآخر يرفض التنازل عن مقوماته الإسلامية، وعبرت النخبة الجزائرية

[1] جمال قنان: المرجع السابق، ص103.

[2] ناهد إبراهيم داسوقي، المرجع السابق، ص43.

[3] شارل روبير أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871–1919م)**، المصدر السابق، ص891.

الرافضة لهذه الاصطلاحات من خلال مبادئ ويلسون 14 [1]، وأبرزهم الأمير خالد الذي تقدم بعريضة من المطالب أرسلها للرئيس الأمريكي وودرو ويلسون Woodrow Wilson،[2] أثناء انعقاد مؤتمر الصلح 1919م، التي طالب فيها بمنح الشعب الجزائري حقه في تقرير مصيره ورافضا فكرة التجنس ومبدأ الإدماج من خلال قانون 1919م، أما الإقطاعيون الجزائريون وأصحاب الأملاك أظهر واقعا كبيرا من إمكانية ظهور أعمال شغب وانقسامات بين الجزائريين والمعمرين الفرنسيين وما قد تحدثه هذه الإصلاحات[3].

بعد الانقسام الكبير الذي شهدته جماعة النخبة حول مسألة التجنيس والاحتفاظ بالأحوال الشخصية.تزعم الأمير خالد التيار الثاني المنادي بالمواطنة الفرنسية في إطار التشريع الإسلامي وأوضح الأمير منذ بداية نشاطه1919م[4]، موقفه العدائي من التجنيس لتعارضه مع مقومات الدين الإسلامي[5].

ونتيجة الانقسام الكبير الذي شهدته جماعة النخبة حول مسألة التجنيس والاحتفاظ بالأحوال الشخصية تزعم الأمير خالد التيار الثاني المنادي بالمواطنة الفرنسية في إطار التشريع الإسلامي وأوضح الأمير خالد منذ بداية نشاطه 1919م[6] موقفه العدائي من التجنيس لتعارضه مع مقاومات الدين الإسلامي[7] ويتمكن من إبراز موقف الجزائريين من المواطنة الفرنسية أسس جريدة الإقدام 1919م والتي أورد في مقالاتها الافتتاحية " أن الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية ويرفضون التجنس داخل أي إطار غير

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930م)**، ج2، المرجع السابق، ص271.

[2] وودرو ويلسون: رئيس أمريكي ولد بولاية فرجينا عام 1856، ابن راهب، أستاذ علوم سياسية سنة 1882م، ثم أستاذ قانون، شارك في مؤتمر الصلح 1919م، صاحب مبادئ. أنظر: صلاح أحمد علي هويدي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر( 1914-1789م)، دار الوفاء، الإسكندرية، 2003، ص370.

[3] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900- 1930م)**، ج2، المرجع السابق، ص278.

[4] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص221.

[5] حكيم بن شيخ: المرجع السابق، ص71.

[6] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص221.

[7] حكيم بن شيخ: المرجع السابق، ص71.

إطارهم الخاص، غير أن الأمير مزج في مطالبه الإدماجية[1] كالمساواة مع الفرنسيين والتمثيل العادل للمسلمين، وبين مطالبه الإصلاحية، أي احتفاظ الجزائريين بوضعهم الخاص كمسلمين، وبذلك حض الأمير بتأييد جماعة النخبة، وفي الوقت نفسه كسب تأييد جماهيري هذا ما جعل أجيرون، بصفة بقوله (فهو تقليد نبذ التجنس ودافع عن الشخصية العربية البربرية). [2]

## ثانيا – موقف النخبة الوطنية:

النخبة هم أولئك الذين تعلموا وتثقفوا في المدارس الفرنسية غالبيتهم من الطلبة الذين جمعوا بين الثقافة العربية والفرنسية[3]، ضمنت الصيادلة، القضاة، المحامين، الصحفيين، المترجمين ... الخ، ظهرت هذه الجماعة سنة 1907م، وأرسلت سنة 1912م وفدا إلى فرنسا طالبوا فيه الإدارة الفرنسية إلغاء قانون الجنسية لعام 1865م الذي ينص على أن المسلم لا يتسع بامتيازات الجنسية الفرنسية إلا عندما يتخلى عن شخصيته الإسلامية، هذا القانون سبب انقسام جماعة النخبة بعد الحرب العالمية الأولى، التي انقسمت إلى تيارين أو فئتين. [4]

### 1 – موقف كتلة المحافظين:

تشكلت هذه الكتلة سنة 1902م، من الفئات الجزائرية من علماء وزعماء الدين، وبعض الإقطاعيين والمرابطين، كان هؤلاء من المصلحين يؤمنون بالقومية الإسلامية وأعداء

[1] حكيم بن شيخ: المرجع السابق، ص 70.

[2] نيكولاي دياكوف: **حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن 20م**، تر، عبد العزيز بوباكير، أمدوكال للنشر، الجزائر، 2015م، ص ص230–231.

[3] محمد الأمين بلغيث: **تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق، وثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة**، ط2، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007م، ص136.

[4] عبد الوهاب بن خليف: **الوجيز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار بني مرغنة، نشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص ص82–89.

فكرة التجنس والخدمة العسكرية[1]. إذ جعلوا من قانون فيفري 1919م أحد الخطط الفرنسية لإذابة الجزائريين، فهؤلاء عارضوا بشدة ما تضمنته، ومن أهم الشخصيات عبد القادر المجاوي، عبد الحليم بن سماية، المولود بن الموهوب، وافقوا على فكرة الإصلاح دون الخروج عن إطار المقومات الإسلامية التي عدم منها المسلمين ومن كامل الحقوق السياسية لاسيما التجنس واتفقوا جميعهم على ضرورة الإبقاء على الشخصية الجزائرية الإسلامية[2].

## 2 – موقف دعاة المساواة (الاتجاه الادماجي):

تزامن ظهورها مع صدور قانون الخدمة العسكرية 1912م، وهي فئة قليلة العدد: نادت ببعض الحقوق السياسية والمدنية، مقابل أداءها للخدمة العسكرية مع منح الجنسية الفرنسية مقابل التخلي عن الهوية العربية الإسلامية، واعتبر التجنيس بمثابة تعويض لهم عن وفاء فرنسا لهم، وإبدائها اهتمامها بوضع المسلمين في الجزائر، نذكر من هؤلاء الاندماجيين[3].

### * موقف الشريف بن حبيلس:

كان بن حبيلس من دعاة التجنس وأحد جماعة النخبة ذات التكوين الفرنسي لأنهم الفئة المتحضرة والصفوة، وهذا ما نلمسه في رسالته التي كتبها إلى النائب الاشتراكي (موتي) جاء فيها: "التجنيس الجماعي للأهالي هو كارثة "ليكشف بذلك موقفه الطبقي،[4] واعتبر بن حبيلس أن التجنس الذي أقدمت عليه جماعة النخبة، هو عمل شجاع لأنه جعل من الدين

[1] محمد بلعباس: المرجع السابق، ص14.

[2] أحمد صاري: **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر نقدية، أبو القاسم سعد الله**، المطبعة العربية غرداية، 2004م، ص ص17–19–20–26.

[3] نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص193.

[4] محمد السعيد قاصري:"**النخبة الجزائرية الفرانكفونية بين التطرف والاعتدال شريف بن حبيلس نموذجا(1891–1959م)**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف، العدد 13ديسمبر 2017، ص ص297–298.

مسألة فردية، وأكدها في كتابه الجزائر الفرنسية، وهذا الأخير توفي والده دون العفو عنه بسبب تجنسه، وأطلق الأهالي على هؤلاء بتسميات عديدة منها "المتورني"[1] وغير ذلك. [2]

وبصدور قانون 04 فيفري 1919م، الذي يمنح الجنسية الفرنسية مقابل التخلي عن المقومات والأحوال الشخصية، كان بن حبيلس من المشجعين لهذا القانون دون الاكتراث لتأثيره على المجتمع الجزائري، وأيده في ذلك نجد إسماعيل حامد الذي كانت له نفس الفكرة، إذ هو من المشجعين لتيار الفرنسة ودمج وصهر المجتمع الجزائري في الحضارة الغربية وخاصة الفرنسية[3]. ولا يتجسد ذلك إلا بربط علاقات اجتماعية بين المجتمعين بكل الطرق كالزواج المختلط...الخ.

وتخلي الجزائريون عن تعصبهم الديني، ويجب أن تلعب النخبة الدور الكبير في الحياة السياسية واهتمامها بتكثيف الروابط الفرنسية أكثر الروابط العربية الإسلامية، ولفت هذه الأفكار في كتابه "مسلمو شمال إفريقيا 1906م[4]: وفي نفس الإطار والموضوع كان الأطباء نصيب في اكتساب الجنسية الفرنسية الفرنسية منهم الطيب مرسلي[5]، الذي يعتبر أحد المجنسين وفق مرسوم 1865م، الذي اشترط المواطنة الفرنسية مع التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، إذ اعتبره الأهالي خارج عن الدين الإسلامي، لذلك سارع للتقرب منهم والدفاع عنهم بقوله (إنه ليس من السهل القضاء على شعب كان سيد العالم). [6]

---

[1] المتورني: صفة أطلقها الجزائريون على المتجنس بمعنى مارقا أو خارجا منالدين: أنظر: أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، عالم المعرفة، نشر وتوزيع، الجزائر، 2010م، ص439.

[2] الشريف بن حبيلس: **الجزائر الفرنسية كما يراها الأهالي**، تر، عبد الله حمادي وآخرون، دار بهاء الدين نشر وتوزيع، الجزائر، 2009م، ص173.

[3] محمد السعيد قاصري: المرجع السابق، ص ص298-297.

[4] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ص ص233-240.

[5] الطيب مرسلي: طبيب جزائري من مدينة وهران، درس بالمدارس الفرنسية منها مدرسة الطب، هو أول طبيب تخرج منها صاحب كتاب المسألة الأهلية. أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص231.

[6] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج6، المرجع نفسه، ص ص231-232.

إضافة إلى هؤلاء نجد أحمد بن بريهامات[1] وعلي بوضربة[2] الذي سار في نفس التوجه وذلك بالتخلي عن قيم وأسس الشريعة الإسلامية وفضلوا الدخول تحت ستار القانون الفرنسي وكذا الحال بالنسبة لبلقاسم بن التهامي[3] الذي ربط بين التجنيس الفردي كان أو جماعي وبين الحقوق السياسية والاجتماعية، وتولي المناصب القيادية وذلك لتشبعه بالثقافة الفرنسية خاصة وهو من أعضاء الحزب اللبيرالي المتحرر.

*** موقف المعلمين الجزائريين:**

فضل المعلمون أن يكونوا صوت الأهالي من خلال تسمية مجلتهم "صوت عامة الناس"، ولتكوينهم الفرنسي أرادوا إنشاء شعب فرنسي إسلامي ذو ثقافة فرنسية، وتوجه المعلمون إلى الاهتمام بالقضايا السياسية وعلى رأسها فكرة التجنيس ودافعوا عنها واعتبروها السبيل الوحيد للتحرر والتطوير، ونجد المعلم سعيد فاسي[4] قد تحدث عن التجنس واعتبره خلاص الأمة من الضعف الذي ألم بها، وعبر عن ذلك في جريدته التي أسسها في ماي 1922م، "صوت المستضعفين"[5]، نادى بذوبان المسلم بدينه وقيمه وقوانينه في الحضارة الفرنسية لخلق أمة جديدة ذات تكوين فرنسي، بقيت الجنسية الفرنسية مثالا أعلى للمعلمين لقناعتهم بتفوق الحضارة الأوربية ولتحقيق الغاية الشخصية بالترقية في كل الميادين، واعتبروا أن ما ورد في إصلاحات 1919م، حقا من حقوق حاملي الشهادات العلمية[6]،

---

[1] أحمد بريهمات: ولد بالجزائر العاصمة دخل المدرسة العلمانية قبل إلغائها عام 1871م، تخرج منها مترجما عسكريا أيد سياسية العلمانية في التعليم. أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع نفسه، ص ص249-250.

[2] علي بوضربة: ابن محمد بوضربة حاصل على الدكتوراء في الطب، تولى وضيفة النيابة بالجزائر ... أنظر: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص ص230-231.

[3] بلقاسم بن التهامي: إبن مدينة مستغانم، تحصل على الدكتوراء في الطب سنة 1905م، شغل ميدان الطب والسياسة. أنظر: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، المرجع السابق، ص273.

[4] سعيد فاسي: معلم وصحفي تخريج من المدارس الفرنسية، ومن أبرز كتبه كتاب النخبة الإدماجية بعد الحربين، درس في مدرسة ترشيح المعلمين ليصبح معلما... أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص258.

[5] الجيلاني صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص20.

[6] غي برفيلي: المرجع السابق، ص131.

إضافة إلى شخصية الزناتي[1] من المعجبين بالحضارة الفرنسية وجعل نفسه أحد المدافعين عن الأهالي من خلال جريدته التي أسسها عام 1929م تحت عنوان "صوت الأهالي" ودعوته الرامية إلى تجنيس شامل يضم جميع فئات المجتمع مع حصولهم على كافة الحقوق، وإن تطلب التنازل على الأحوال الشخصية الجزائرية الإسلامية. [2]

كما نجد في قائمة المعلمين المتجنسين محمد صوالح[3]، وابن حمودة[4] لكن هؤلاء رغم محاولاتهم إقناع الجزائريين الاستفادة من إصلاحات 1919م، ودعوتهم لمجتمع الجزائري قبول فكرة التجنيس لإبعاد حالة الحرمان التي آلو إليها، إلا أنهم فشلوا في إقناعه لتمسكه بثوابته الإسلامية.

### 3 – موقف دعاة المساواة ( الاتجاه الإصلاحي):

طالب هذا التيار بالتجنس وحق الحصول على الجنسية الفرنسية لكن مع التمسك بمقومات الشخصية العربية الإسلامية وعدم التنازل عنها متشبثين بالتشريع الإسلامي مع ضرورة المساواة مع المعمرين في جميع الميادين والمشاركة في الانتخابات في البرلمان الفرنسي وتطبيق القانون على الجزائريين والفرنسيين على السواء ومن وراء هذا التيار الأمير خالد[5].

---

[1] ربيع االزناتي: ولد في عين الحمام، تلقى تعليمه في مسقط رأسه، اشتغل معلم وصحفي، من المعاصرين لحركة الأمير خالد وميلاد الجمعية.... أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص ص255–256.

[2] رابح تركي: **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد حركة الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، ط5، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008م، ص88.

[3] محمد صوالح: إنحدر وتدرج من سلك التعليم حصل على الدكتوراء، شارك في الحرب العالمية1، ألف أعمالا حول المجتمع الجزائري، ومن مؤلفاته المجتمع الأهلي في إفريقيا الشمالية ... أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص209.

[4] ابن حمودة: تخريج من مدرسة الجزائر الشرعية الفرنسية، عاش في شرشال، عمل مدرسا في مدرسة سان لويس بدكار... أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع نفسه، ص247.

[5] عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص83.

*** موقف الأمير خالد:**

بعد الانقسام الذي حدث بجماعة النخبة حول مسألة التجنيس والحفاظ على الأحوال الشخصية، فمنذ البداية صرح الأمير خالد حول موقفه الثابت اتجاه مسألة التجنس، والتي ربطها بشرط المحافظة على الأحوال الشخصية متمسكا بأصله بقوله "أنني عربي وسوف لن أتخلى أبدا عن معتقداتي ولا عن مطامحي"[1] وبرز رفضه لإصلاحات فيفري 1919م لتجنيس لتعارضها مع مقومات الدين الإسلامي، وأسس جريدة الإقدام[2] عام 1919م برز فيها موقف الجزائريين من المواطنة الفرنسية، ونشر في إحدى مقالاتها الافتتاحية (إن الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية ويرفضون التجنس داخل أي إطار غير إطارهم الخاص، رغم أن الأمير كان تكوينه وتعليمه بالمدارس الفرنسية، لكن الملاحظ أن مطالبة ترتكز على الجانب الديني[3]: فالأمير مزج مطالبه الإدماجية كالمساواة مع الفرنسيين والتمثيل العادل للملمين ومطالبة الإصلاحية الداعية لاحتفاظ الجزائريين بأحوالهم الشخصية،[4] ورفض نظرة التيار الاندماجي لقانون 04 فيفري 1919م الذي اعتبره فرصة لرفع عدد المنتخبين الأهالي، والتخلص من وضعيتهم كرعايا، واعتبره أنه ألعوبة لأنه لا يسمح لهم بتطبيق قانون التشريع الإسلامي وعبر بقوله "إن الوطني الصادق لن يقبل صفة المواطن الفرنسي في قالب غير قالبه، وفي قانون غير قانون أحواله الشخصية[5]، مما جعله يحظى بتأييد جماهيري كبير، ولم يكتف بإبراز مواقفه العدائي من التجنس بل ومن المتجنسين أيضا. فقد هاجم الأمير الأستاذ صوالح المتجنس واتهمه بالتآمر ضد بني جنسه لاسيما أنه خاطب دعاة التجنس بقوله (إن المسلم الأهلي لا يقبل بالحالة الفرنسية ... وإن

---

[1] جيلاني صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص52.

[2] جريدة الإقدام: جريدة أسبوعية كان يصدرها الأمير خالد قبل نفيه خارج الوطن. أنظر: أحمد توفيق المدني، رثاء الأمير خالد "، الشهاب، ج4، مج15، 21ماي1939م، ص260.

[3] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900م)**، ج1، المرجع السابق، ص ص361- 360.

[4] حكيم بن شيخ: المرجع السابق، ص71.

[5] Mahfoud Kaddache: **ELemir Khalad (documents et temoignages. Des publications universitaires**. Alge. 2009. P32.

الفرنسيين وإن قبلوا بتجنس فئة من الجزائريين إلا أنهم لن يسمحوا بتجنيس كل الجزائريين، لأنهم يخشون أن تذوب الأقلية الأوربية داخل 05ملايين مسلم)[1]، ولكن طالب الأمير يمنح الأهالي حق انتخاب ممثلين عنهم في البرلمان الفرنسي الذي يمكنهم من التعبير عن تعليقهم بالوطن الأم، حيث قال "لا ريب عندي أنه سيأتي يوم يتم فيه زيادة الحقوق السياسية للجزائريين والتي سبق وأن منحناها، إنه من الحيطة أن ننتظر النتائج التي سيسفر عنها قانون 1919م.

ولم يمنعه ذلك من المشاركة في انتخابات نوفمبر 1919م بصفته ممثلا للجزائريين وحاميا للدين، وفازت قائمته واعتبر فوزه نصرا لأنصار الشخصية الوطنية والإسلامية[2]، لتلغي هذه الانتخابات بحجة عدم كفاءة مرشحي الحزب لأداء المهام، لم يحبط الأمير هذا الأمر، بل زاده عزيمة وإصرار متمسكا بمطالبه، فظهر سنة 1921م على رأس قائمة جديدة ركز فيها على ضرورة منح الجزائريين المواطنة الفرنسية، ضمن قانون الأحوال الشخصية، وواصل نضاله السياسي إلى غاية 1923م رافضا المساومة على المقومات الشخصية[3]، مما أدى به الأمر إلى نفيه تخوفا من نشاطه وتصلبه[4] وهذا لم يمنعه من الاستمرار في أدائه السياسي، وبدخوله إلى باريس قام في شهر ماي 1924م، بإعداد رسالة بعث بها للرئيس الفرنسي حيث لخصت مطالب الجزائريين الأساسية جاء فيها[5]:

- تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي بنسب متساوية للجزائريين والأوربيين.
- إلغاء جميع القوانين والإجراءات الاستثنائية والمحاكم الزجرية.
- التساوي في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين خاصة فيما تعلق بالخدمة العسكرية.

---

[1] نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص ص230-231.

[2] جمال الخرشي: **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر،( 1830-1762م)**، دار القصبة، 2009م، ص421.

[3] حكيم بن شيخ، المرجع السابق، ص ص80-82.

[4] الصادق بخوش: **الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية، (مقاربة في دراسة الخلفية)**، غرناطة، الجزائر، دت، ص70.

[5] بسام عسلي: المرجع السابق، ص ص140-143.

- إمكانية انضمام المواطنين الجزائريين في جميع الرتب المدنية والعسكرية.

- حرية التعليم.

- حرية الصحافة وتكوين الجماعات.

- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة.

- الحرية المطلقة للعمال الأهالي من كل الفئات السفر إلى فرنسا.

وقد لد الأمير خالد نشاطه بفرنسا خلال شهر جويلية فساهم في تأسيس نجم شمال إفريقيا وأصبح رئيسا شرفيا له.

*** موقف امحمد بن رحال[1]:**

يعتبر محمد بن رحال أحد الأشخاص الذين حاولت فرنسا احتوائهم ليكونوا وسطاء بينها وبين الجزائريين لإتقانه اللغة الفرنسية، لكنه لم يتخلى عن أصوله الوطنية والدينية رافضا الاندماج والانصهار في الثقافة الفرنسية، فقد كان يدافع عن اللغة العربية والمحافظة على تطبيق الشريعة الإسلامية، في الوقت الذي ظهرت فئة رضيت بما جاء في قانون 1919م حول فكرة التجنيس والخروج عن الدين بإحداث ظاهرة الزواج المختلط، واعتبروا أن الجزائري الحقيقي الذي يدرك مدى فضل فرنسا عليه ويتنكر لجذوره[2]. لكن بن رحال خرج عن صمته وحارب هذا القانون ودعى للتمسك بالمقومات الدينية واعتبرها المرجعية الوحيدة، ولذلك يمكن اعتبار هذه الشخصية من الشبان المعتدلين، الذي وازن بين الإعجاب بالثقافة الفرنسية والتمسك بالمقومات الدينية[3].

---

[1] أمحمد بن رحال: ولد بن رحال عام 1858م في ندرومة بتلمسان، تقلد منصب خليفة آغا 1876م، كان أول شاب جزائري تحصل على شهادة الباكالوريا سنة 1874م، وعمره 16سنة، تولى قيادة ندرومة بمنصب قائد سنة 1878م توفي 1928م أنظر نيكولاي دياكوف: المرجع السابق، ص125.

[2] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج6، المرجع السابق، ص ص 223-226.

[3] عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، 151.

## المبحث الثاني: موقف الحركة الوطنية من إصلاحات فيفري 1919:

### أولا – موقف الأحزاب و فيدارلية المنتخبين المسلمين الجزائريين:

تعدد الأحزاب السياسية من خلال برامجها ومطالبها، لذلك جاء مواقفها مختلفة ومتباينة تبعا للأهداف التي سطرها كل حزب ومنه سنقف على ذلك تباعا لما هو آت:

#### 1 – موقف نجم شمال إفريقيا:

تأسس نجم شمال إفريقيا على يد العمال المهاجرين الجزائريين بفرنسا، بعد أن انفصل عنه المغاربة والتونسيون[1]، تحول إلى منظمة جزائرية تحت زعامة مصالي الحاج[2]، الذي جعل المنظمة حزبا يهدف إلى تحقيق مطالب استقلالية، وصرح بذلك في المؤتمر المنعقد ببروكسل من 10 إلى 15 فيفري 1929م، ووجه نقده الصارخ حول ما جاء في إصلاحات 1919م المتضمنة فكرة المواطنة الفرنسية ومنح الجنسية لأقلية صغيرة من الأهالي، في حين بقية الجزائريين محرومين من التمثيل وفرض عليهم الضرائب والخدمة العسكرية[3]. إذ اعتبر الحقوق السياسية والثقافية حق الأهالي كغيرهم من الفرنسيين ضمن إطارهم الديني وعقيدتهم الإسلامية، واحتج كثيرا على التضييقات التي جاءت بها الحكومة الفرنسية وأدرجتها في قانون 04 فيفري 1919م، فيما تعلق بمنح الجنسية الفرنسية مع التخلي عن

---

[1] يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية للجزائر**، المرجع السابق، ص83.

[2] مصالي الحاج: ولد في 16ماي1898م بتلمسان، حفظ القران، دخل المدرسة الفرنسية، هاجر إلى سوريا في 1912م، شارك في جريدة "لوباريا"، تعرف على الأمير خالد وعبد القادر حاج علي، وفي أوائل 1925م أسس مع جماعة من الجزائريين جماعة دينية تحت اسم الأخوة الإسلامية، فكر في إنشاء حركة سياسية وفي جوان 1926م أسس جمعية نجم الشمال الإفريقي فكان أمين العام ثم رئيسا لها. أنظر: محفوظ قداش: نجم شمال إفريقيا( 1926–1937م). وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر، أوذاينية خليل، د ط، د م ج، الجزائر، 2013م، ص232.

[3] محمد بلعباس: المرجع السابق، ص ص21–23.

الهوية الإسلامية[1]، وأكد أن الشعب يرفض ولن يقبل انصهاره وذوبانه عن طريق الاندماج فوحدته في لغته ودينه وعاداته ويرفض أن يتنازل عن جنسيته العربية الإسلامية[2].

### 2 – موقف الحزب الشيوعي:

يعتبر الحزب الشيوعي الجزائري من دعاة الإدماج والتجنس ويمكن أن نستغل دعوته لذلك من خلال التصريح الذي أدلى به السيد قدور بلقاسم الأمين الوطني للحزب في قوله "دعاة الانفصال أقلية وهم لا يمثلون سوى أنفسهم، أما المسلمون الجزائريون فإنهم لا يريدون تطليق فرنسا "وليعبر بذلك إرادة الحزب الشيوعي الجزائري الانفصال عن فرنسا[3] ويبقى خاضعا لتوجهات الحزب الشيوعي الفرنسي، وظل هذا الأخير طيلة العشرينات يعامل الجزائر على أنها مقاطعة وأرض فرنسية[4]، ولهذا السبب قامت حملة شنها ضد نجم شمال إفريقيا حتى حلته حكومة الجبهة الشعبية بتهمة الدعوة للانفصال والاستقلال[5].

### 3 – موقف فيدارلية المنتخبين المسلمين الجزائريين:

عرفت هذه الفئة بالاعتدال في مطالبها السياسية والمدنية نصبت نفسها ممثلة للمسلمين الجزائريين تضم الشخصيات المثقفة باللغة الفرنسية، منهم الزناتي، والفاسي، فرحات عباس، ابن جلول، لعبوا دورا كبيرا في نشاط الحركة شدد وعلى ضرورة دمج الجزائريين بفرنسا من خلال قانون فيفري 1919م، الذي يرمي إلى منح الجنسية الفرنسية[6].

---

[1] محفوظ قداش، محمد قناش، المصدر السابق، ص ص56–58.

[2] إبراهيم مهديد: **الدور الإصلاحي والنشاط السياسي للشيخ البشير الإبراهيمي على نهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1944،1931م)**، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص112.

[3] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص222–223.

[4] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900–1930م)**، ج2، المرجع السابق، ص347.

[5] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص222–223.

[6] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900 –1930م)**، ج2، المرجع السابق، ص ص352–353.

*** موقف صالح بن جلول[1]:**

برزت هذه الشخصية الإسلامية بتزعمها للمنتخبين المسلمين الجزائريين 1933م، وهو من الأشخاص الذين لا يرون النور خارج الإطار الفرنسي[2]، وصفته جريدة الأمة[3]، (لسان نجم شمال إفريقيا تصدر منشوراتها بفرنسا)، الحلقة التي تربط الشعب الجزائري بفرنسة ويرى بأن الإدماج المخرج الوحيد من الوضعية التي يعيشها الشعب الجزائري ووجب الإستفادة مما جاء في قانون 04 فيفري 1919م، والذي جاء في إصلاحات جورج كليمنصو Clemenceau التي تمنح حق المواطنة الفرنسية للمسلمين[4]. وعمل بواسطة هذه الفيدرالية على تجسيد هذه المطالب إذ يقول (إذا كان لدينا وطنية، أفليست هي فرنسية لحما ودما)، ومن خلال هذه العبارة يتضح أن تصريح بن جلول الذي يسعى إلى تحويل الجزائريين إلى فرنسيين في اللغة والتفكير واتهم العلماء بأنهم الحاجز الذي يقف أمام اندماج المسلمين ويأمل أن يصبح المواطن الجزائري فرنسيا دون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية[5].

---

[1] محمد الصالح بن جلول: سياسي جزائري معترف عضو في فرع الحزب الشيوعي بقسنطينة، بدا نشاطه السياسي في 1931 من خلال تأسيس اتحاد نواب المنتخبين المسلمين الجزائريين. أنظر: محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 30.

[2] محمد بلعباس: المرجع نفسه، ص ص29-30.

[3] تعريف جريدة الأمة: جريدة ناطقة باللغة الفرنسية تأسست في باريس في عهد حزب نجم شمال إفريقيا في 101930/30م، مديرها أحمد مصالي الحاج، ورئيس تحريرها عمار العيمش.. أنظر: مؤمن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926-1954م)، دار الطليعة، مكتبة البصائر، قسنطينة، د ت، ص35.

[4] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المرجع السابق، ص ص71-72.

[5] علي مراد: الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر،(1925-1940م)، تر، محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007م ، ص498.

*** موقف فرحات عباس[1]:**

يعد فرحات عباس من أبرز دعاة التجنس والمواطنة الفرنسية، بدأ مسيرته السياسية بعد الحرب العالمية الأولى، نشر أفكاره في كتابه تحت عنوان "الشاب الجزائري"، ومن أقواله "إن الجزائر أرض فرنسية ونحن فرنسيون لنا قانوننا الشخصي الإسلامي ونأمل أن تتحول الجزائر من مستعمرة إلى مقاطعة ولا يوجد شيء في القرآن ما يمنع الجزائري أن يكون فرنسيا، وإنما المانع هو الاستعمار"[2]، وأبدى رأيه في إصلاحات فيفري 1919م قائلا "إن قرار 04 فيفري 1919م الذي جاء به جورج كليمنصو Clemenceau لم يأت بأي تغيير لحالتنا كأشخاص، فالفرنسي والعربي بقي ... متحيزين ومعنى ذلك أن قضية الجنسية والمساواة بقيت دون حل"[3].

ورغم ذلك واصل مسيرته الإدماجية سنة 1932م، وظلت أماله كبيرة في فرنسا ومشاريعها الإدماجية، والتي لا نلمس حقيقة لها على أرض الواقع إلا مع صدور مشروع بلوم فيوليت 1936م الذي لقي تأييد كاملا من فرحات عباس لأنه منح الجنسية الفرنسية للمسلمين في إطار قانونهم الإسلامي. [4]

**ثانيا – موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:**

برزت المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1932م من خلال حملتها التحسيسية التي تدعو فيها الى محاربة فكرة إعطاء الجنسية الفرنسية للجزائريين[5]،

[1] فرحات عباس: ولد سنة 1898م، التحق بالتعليم الثانوي بقسنطينة، واصل تعليمه الجامعي في فرع الصيدلة، بالعاصمة، عضو في فيدارلية النواب المسلمين الجزائريين، أحد دعاة الإدماج، شارك في الحرب العالمية الأولى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958م. أنظر: بن يوسف بن خدة: جدور أول نوفمبر 1954م، تر، مسعود الحاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، دار التوزيع، الجزائر، 2012م، ص78.

[2] محمد بلعباس: المرجع السابق، ص30.

[3] عبد الرحمان ابن إبراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص368.

[4] الجيلالي جباري، محفوظ قداش: المرجع السابق، ص21.

[5] عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص101.

التي أقرها قانون 04 فيفري1919م ونص على التخلي على الأحوال الشخصية الإسلامية للحصول على الجنسية[1]، ونظر العلماء إلى التجنس على أنه خطة من فرنسا لمحو الإسلام والعروبة معتبرين أن التجنيس لم يكن شيء حميدا، وارتكزت سياسة العلماء على تحقيق المساواة وفي نفس الوقت دون التخلي عن الجنسية الجزائرية وتوجهت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بزعامة عبد الحميد بن باديس[2] الى محاربة سياسة التجنيس لعاملين:

– تكفير كل شخص متجنس تخلى عن أحكام الشريعة الإسلامية بإصدار فتوى شرعية في حقه (عدم الصلاة عليه عند موته، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ولا يزوج بالمسلمات الجزائريات.

– نشر الثقافة العربية الإسلامية في كامل ربوع الجزائر.

ونشرت هذه الرسالة عبر وسائلها الإسلامية[3] كجريدة الشهاب[4] عام 1935م حيث كتبت مقالا أوضحت فيه موقف الجمعية من التجنس جاء فيه "خمسة ملايين من المسلمين لن يقبلوا هذه الإصلاحات الداعية للتجنس ولن يقبلوا الحقوق التي تعطى لهم ويفضلون الموت والفقر على التخلي عن هويتهم الإسلامية" ورد ابن باديس لكل الذين يحاولون إجبار الجزائريين على التخلي عن دينهم وقوميتهم العربية معبرا بصيحة صارخة أثر صداها في نفوس الجزائريين:

شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص245.

[2] عبد الحميد بن باديس: رائد الإصلاح في الجزائر ولد عام 1889م بقسنطينة، حفظ القران الكريم ومبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية على يد علماء قسنطينة، درس بجامع الزيتونة وتحصل على شهادة العالمية، فسافر إلى البقاع المقدسة .. أنظر: بشير كاشة الغربي، المرجع السابق، ص110.

[3] تركي رابح: **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد حركة الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، ط 5، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008 م، ص ص 98–99–245.

[4] الشهاب: أهم صحف الجمعية ولسانها تعبر عن أفكار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يعود الفضل لها في بناء مبادئ الإسلام والشريعة الإسلامية بالجزائر، حاربت مشاريع الاستعمار الفرنسي الرامية لطمس معالم الدين... أنظر: عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص100.

من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب

أو رام إدماجا له رام المحال من الطلب.[1]

كما أيده رفيقه الطيب العقبي[2]، وأورد في جريدة البصائر[3] قوله "التجنيس بمعناه المعروف في شمال إفريقيا حرام والإقدام عليه غير جائز ومن استحل استبدال حكم واحد من أوضاع البشر قوانينهم بحكم من أحكام الشرع الإسلامي فهو كافر مرتد عن دينه بإجماع المسلمين.

وأحدثت هذه الفتوى صدى كبير ليس في الجزائر وحدها وإنما في تونس والمغرب إذ كانت صفعة في وجه السياسة الاستعمارية وحطمت أمال المتجنسين وأحلامهم الرامية إلى التخلي عن مقوماتهم الإسلامية[4].

ويمكن القول في الأخير أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن له موقف واضح يتعلق بالمسألة الوطنية فعدم الاعتراف بالوجود الوطني للشعب الجزائري ولا الإصلاحات الفرنسية التي أصدرتها عام 1919م، وانعكاساتها على الجزائريين، إذ ظلت أفكاره ومبادئه هي أفكار ومبادئ الحزب الشيوعي الفرنسي[5].

---

[1] عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، د ط ، الدار العثمانية، الجزائر، 2013م، ص129.

[2] الطيب العقبي: ولد عام 1889م بسيدي عقبة ببسكرة مؤسس جريدة الإصلاح 1927م كان مثلا للعلماء في الجزائر العاصمة. أنظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الجزائرية، (1930 –1900م)، ج2، المرجع السابق، ص ص293–392.

3 البصائر: تعد البصائر الصحيفة الرابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأكبر الصحف الجزائرية إنتشارا صدرت في 27 ديسمبر 1935 م وكانت تصدر أسبوعيا يوم الجمعة بانتظام إلى عام 1939 م وسميت بالبصائر لما جاء في الآية الكريمة "قد جاءكم بصائر من ربكم فمن أبصر فلنفسه ومن عمي فعليها وما أنا عليكم بحفيظ". أنظر: سومية بوسعيد: القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (البصائر نموذجا)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه،التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014–2015م، ص ص 143 – 144.

[4] تركي رابح: المرجع السابق، ص98.

[5] محمد العربي الزبيدي: المرجع نفسه، ص223.

أما موقف المستوطنين من إصلاحات فيفري 1919م كانت محل انتقاد من طرف المعمرين إذ عارضوا هذا القانون جملة وتفصيلا لأنها في نظرهم نتائجها وخيمة وخطيرة العواقب[1] على مصالحهم إذ سارع رؤساء البلديات المحلية من المستوطنين إلى عقد اجتماع معلنين رفضهم الصريح للقانون قائلين أن حكام الجزائر والحكومة الفرنسية استغلت فرصة اندلاع الحرب العالمية الثانية وغياب كبار المسؤولين الفرنسين خارج البلاد وإصدار هذا القانون وهذا ما يفسره المعمرون ضعف الحكومة أمام القومية العربية، فازدادت الانتقادات حول منح الانتخاب للجزائريين حسب المعمرين إذ يخلق حركة قومية إسلامية[2] فرفضوا كل محاولات الإصلاح النابعة من المواقف الحكومية، فأي إصلاح مهما قل شأنه في نظر المعمرين مساس بمصالحهم ومكانتهم. [3]

فبالرغم من إصلاحات فيفري 1919م التي أحدثت تغيرات سياسية لصالح الجزائريين بزيادة عدد الناخبين للمجالس التشيلية المحلية وإلغاء القوانين الاستثنائية[4]، فقد اختلفت آراء بعض الكتاب والمؤرخين حول هذا القانون فهناك من يعتبره إصلاحا هاما وهناك من يعتبره عملا ضئيلا فالكاتب بيرنار Bernard الذي كان أحد المؤيدين البارزين للحكم الفرنسي في الجزائر قال (أهم الإجراءات التي كان مقدر لها أن تربط الأهالي (الجزائريين) شيئا فشيئا بعالمنا الحضاري، وتساعد على تربيتهم السياسية هو قانون 1919م وقد برهنا رأيه بأن هذا القانون قد وسع القسم الانتخابي الجزائري من حوالي 15000 إلى 400000 ناخب.[5] وانتقد آخرون بشدة فقد وجه الكاتب "روبيرغوتي" الذي ستتكر قانون 1919م ولاشتراطه على الجزائريين التخلي على أحوالهم الشخصية الإسلامية قل أن يسمح لهم الحصول على

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية،(1930 –1900م)**، ج2، ص ص277–280.

[2] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص62.

[3] أحمد مهساس:: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة، تر، الحاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003م.، ص ص47–76.

[4] عمار عمورة: **الجزائر بوابة التاريخ عامة ما قبل التاريخ إلى 1962م**، ج2، المرجع السابق، ص165.

[5] إبراهيم لونيسي: "**الفكرة الإدماجية في الجزائر (1830–1945م)**"، مجلة الرؤية، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد 03، 1997م، ص136.

الجنسية الفرنسية، وأيد الفكرة أيضا شارل أندري جوليان الاشتراكي الفرنسي فقد اعتبر قانون 1919م أهم تشريع قبل دستور 1947[1]. ولكن ذلك لم يغير شيء نتيجة اعتراض المعمرين هذا القانون الذي ألغيت فيه الكثير من الحقوق التي منحت للأهالي وأعيدت أحكام الأهالي كقانون الأهالي الذي استمر 1920م[2] واستمر المستوطنين بالاحتجاجات والاستنكار لإصلاحات فيفري1919م وقاموا بالضغط على اتحاد رؤساء البلديات بالجزائر لإبقاء وتثبت نفوذهم واستغلال الجزائريين في خدمة مصالحهم وغاياتهم.[3]

وفي الأخير يمكن القول أن المستوطنين برهنوا بأنهم على استعداد لمنع أي إصلاح للجزائريين حفاظا على مصالحهم وتواجدهم وسيادتهم على الجزائر والجزائريين[4]. فإصدار الحكومة الفرنسية هذا القانون ما هو إلا ذر الرماد في العيون ولإسكات أخواه تيارات الحركة الوطنية وبعث الانشقاق بين صفوفها.[5]

ومما سبق نستنتج من خلال ما سبق أن قانون الذي أصدرته الحكومة الفرنسية في فيفري 1919م أدى إلى انقسام النخبة إلى تيارين، تيار دافع على المواطنة الفرنسية والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين دون المراعاة لمسألة الأحوال الشخصية الإسلامية، الذي اعتبرته خيار مناسب ووحيد للشعب الجزائري لأنه يفسح له المجال لنيل كل الحقوق السياسية والمدنية، وعلى رأسهم النخبة الليبرالية ودعاة الإدماج والحزب الشيوعي، في حين التيار الاستقلالي "نجم شمال إفريقيا، والتيار الإصلاحي" عارض فكرة التجنس والتنازل على المقومات الإسلامية مهما كانت الإغراءات، كالتي قدمت للأمير خالد إلا أنه رفضها بشكل مطلق، كما أبدى الجزائريون رفضا قاطعا الرضوخ للإغراءات الفرنسية متمسكا بقيمه وعقيدته الإسلامية وأحواله الشخصية مقتديا بمبادئ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، في حين

---

[1] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930م)**، ج2، المرجع السابق، ص276.

[2] عمار عمورة: **الجزائر بوابة التاريخ عامة ما قبل التاريخ إلى 1962م**، ج2، المرجع السابق، ص165.

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: المصدر السابق، ص85.

[4] أحمد مهساس: المصدر السابق، ص47.

[5] شارل روبير أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، المصدر السابق، ص ص862-863.

استنكر واحتج المعمرون على مساواتهم مع الجزائريين خوفا على مصالحهم ومكانتهم في الجزائر.

# الـخـاتـمـة

إن ما شهدته الجزائر مع نهاية القرن 19 وبدايات القرن العشرين لم تمر بردا وسلاما على الوضع في الجزائر إذ عاش الشعب الجزائري مختلف الاساليب القمعية والجهنمية، وتحت مغبة القوانين الجائرة، التي صدرت في حقه، والتي جرده من ادنى حقوق العيش الكريم على أرضه، فالإدارة الاستعمارية همها الوحيد هو الاستيلاء على أراضي الجزائريين وتوزيعها على المستوطنين والأوربيين الامر الذي جعل الجزائريين عرضة لشبح الجوع والفقر، ولم تكتف السلطات الفرنسية بهذا فقط بل ارتكبت جرائم شنيعة في حقهم، مما أدى إلى تراجع عددهم بشكل لا نظير له، كما مارست سياسة التجهيل على نطاق واسع من خلال حملاتها التبشيرية وعمل الراهبا، إذا عمت الأمية بين شرائح المجتمع الجزائري وازداد نفوذ المستوطنين في الجزائر، مما ترك انعكاسا داخل البرلمان الفرنسي، وجعل نوابهم يعارضون كل إصلاح في الجزائر خوفا على مصالحهم ومكانتهم وامتيازاتهم، فنتج عنه ظهور العديد من النوادي والجمعيات والصحف الجزائرية عبرة عن عمق إحساسها بخطورة الوضع السائد من خلال مقالاتها والعرائض والرسائل الاحتجاجية، التي نشرتها، لكن بمشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى بلغ بهم النضج والوعي إلى المطالبة بحقوقهم، الممثلة في العدل والمساواة في الحقوق والواجبات بين سكان الجزائر على السواء.

وتعتبر حركة الامير خالد أول ظهور للنضال السياسي ضد الادارة الاستعمارية، بعد الحرب العالمية الأولى الأمر الذي أرغمها وأجبرها بالقيام بإصلاحات، رغم كل العراقيل التي أعاقت نشاطه، إذ تمثلت في إصلاحات 04 فيفري1919م، التي كانت شكلية هزيلة لا ترقى إلى مستوى تطلعات الجزائريين، بل في جوهرها استمالة النخبة المثقفة من الجزائريين، التي تمتعت بقدر من الوعي السياسي، باعتبارها خطراً على مصالحها بإحداث انقسام بين صفوفها، وقد مست هذه الاصلاحات فئة معينة من النخبة الجزائرية، التي انقسمت إلى تيارين متنافسين متناقضين، احدها يدعو للمساواة وآخر للإدماج، رغم سعي الأمير خالد من خلال مطالبه العادلة لإصلاح أوضاع الجزائريين مع تمسكهم بمقوماتهم الشخصية

الاسلامية، إلا أنه عجز بسبب المضايقات الفرنسية والمعمرين الذين أخذوا سياسية عدائية ضده نتج عنها نفيه والحد من نشاطه السياسي.

وعليه فإن إصلاحات فيفري1919م في ظاهرها منح الحقوق السياسية (التمثيل في برلمان الفرنسي، الجنسية الفرنسية ) مع تخلي الجزائريين عن أحوالهم الشخصية والمقومات الاسلامية ( الدين، اللغة، التاريخ، العادات، التقاليد).

أما في باطنها وسيلة للهيمنة الاستيطانية وتحويل الجزائريين إلى رعايا فرنسيين، أو مواطنين من الدرجة الثانية في بلدهم محرومين من أدنى الحقوق، التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون أو المستوطنون في الجزائر، لكن الشيء الإيجابي لهذه الاصلاحات أنها فتحت مجالا لظهور عدة اتجاهات وأحزاب سياسية في الجزائر تتبنى مطالب مختلفة.

فالاتجاه الاستقلالي الذي برز نشاطه بعد تحوله من تنظيم نقابي يدافع عن حقوق عمال المغرب العربي ليصبح حزبا جزائريا بزعامة مصالي الحاج بعد مؤتمر بروكسل في فيفري 1927م، يدافع عن القضية الجزائرية متبنيا الفكر الاستقلالي رافضا فكرة الإدماج والتجنيس مرتكز على مطالب منها :

– الاستقلال الكامل للجزائر. – جلاء قوات الجيش الفرنسي عن التراب الوطني. – إنشاء جيش وطني. – مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة التي استولى عليها الكولون والشركات الاحتكارية. – إنشاء مجلس وطني منتخب.

أما كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين ظلت بعد الحرب العالمية الاولى متشبثة بفكرة الإدماج أمثال: فرحات عباس وابن جلول، ومعظمهم من أعضاء المجالس البلدية، أو المجالس المالية، أو الموظفين بالإدارة، كان هدفهم الأساسي هو الإدماج التدريجي في الحياة الفرنسية، وتحسين أحوال وأوضاع الجزائريين. وقد لقي هذا الاتجاه تشجيعا وترحيبا من الجبهة الشعبية الفرنسية سنة 1936م.

في حين عبرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن رأيها القاطع والصريح من خلال مسيرتها الإصلاحية، وتشبعها بالثقافة العربية، وتمسكها بالدين الإسلامي والسنة النبوية، تمسكا كبيرا وتجلى ذلك في مواقف روادها في كتاباتهم المرتكزة على النزعة الوطنية بمجلات الجمعية وصحفها، معارضة كل الإصلاحات الفرنسية التي تمس الدين والعروبة رافضة الاندماج مع فرنسا، حيث عبر رئيس الجمعية الإمام عبد الحميد ابن باديس بقوله: « إن الأمة الجزائرية، الإسلامية ليست هي فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا فهي بعيدة كل البعد في لغتها وأخلاقها ودينها.»

أما عن الحزب الشيوعي فقد كان عمله نقابيا دافع فيه على الطبقة العمالية، فهو أقرب من العمل السياسي لأن أغلب أعضائه من الأوروبيين، وتمحورت مطالبه حول إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين، ومحاربة الاستغلال دون إسقاط رغبة الإدماج والتجنس.

وهكذا نلاحظ التباين بين اطياف الحركة الوطنية من إصلاحات فيفري 1919 التي لم تكن سوى مراوغة للرأي العام الدولي والشعب الجزائر، حتى تستطيع السلطات الفرنسية كسب الوقت، وتفويت الفرصة على الجزائريين للمطالبة بإصلاحات جادة لا تخدم مصلحة فرنسا والمستوطنين، بل تكون خطوة للبدء في المطالبة في حق تقرير المصير، الذي رفعه الرئيس الأمريكي توماس وودرو ويلسن، الذي جاء في المبادئ الأربعة عشر.

# الملاحق

## الملحق رقم 01: قانون 23 مارس 1882[1]

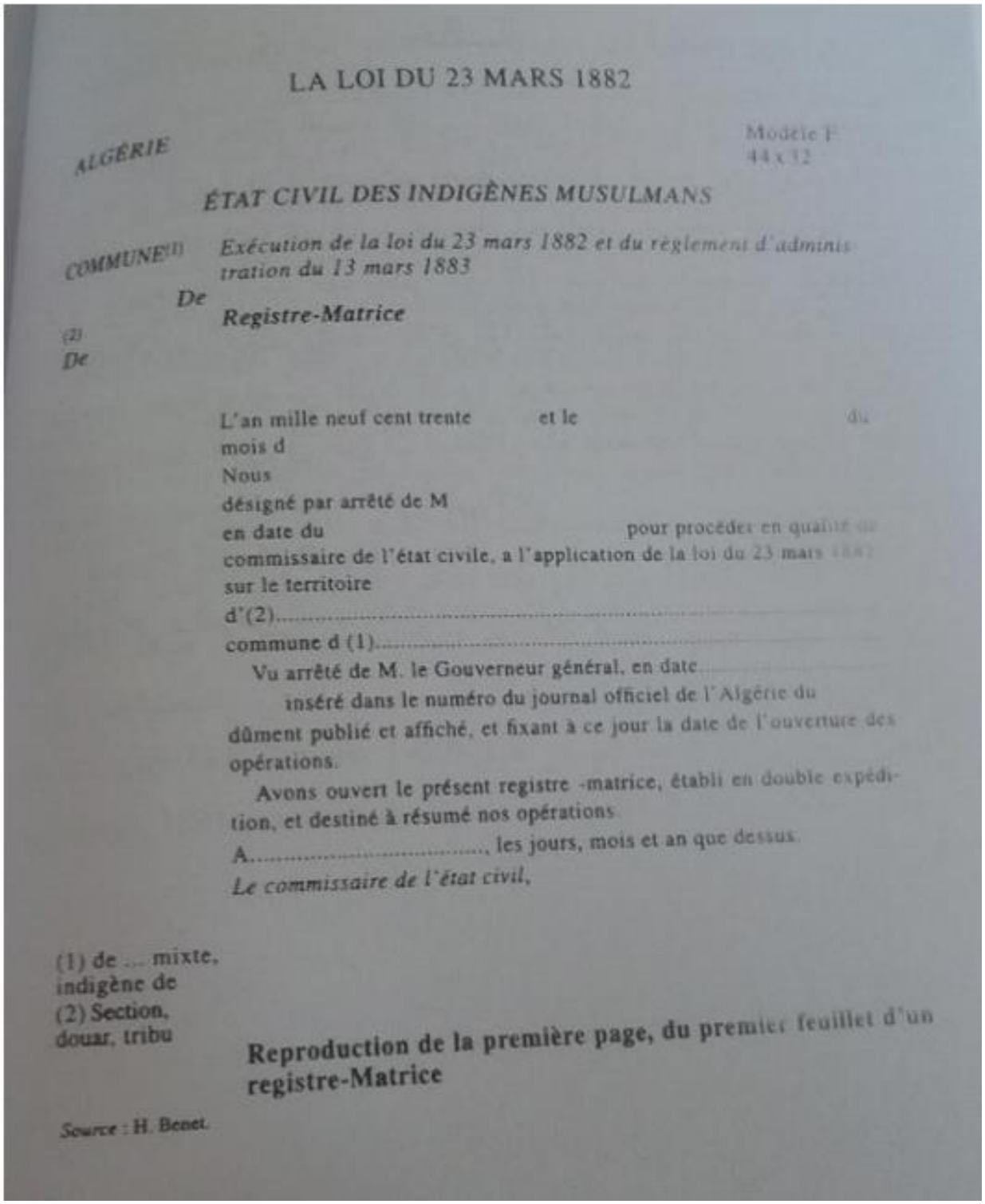

LA LOI DU 23 MARS 1882

ALGÉRIE

Modèle F
44 x 32

ÉTAT CIVIL DES INDIGÈNES MUSULMANS

COMMUNE(1) *Exécution de la loi du 23 mars 1882 et du règlement d'administration du 13 mars 1883*

De

**Registre-Matrice**

(2)
De

L'an mille neuf cent trente et le du
mois d
Nous
désigné par arrêté de M
en date du pour procéder en qualité de
commissaire de l'état civile, a l'application de la loi du 23 mars 1882
sur le territoire
d'(2).....
commune d (1).....

Vu arrêté de M. le Gouverneur général, en date.....
inséré dans le numéro du journal officiel de l'Algérie du
dûment publié et affiché, et fixant à ce jour la date de l'ouverture des opérations.

Avons ouvert le présent registre -matrice, établi en double expédition, et destiné à résumé nos opérations

A....., les jours, mois et an que dessus.

*Le commissaire de l'état civil,*

(1) de ... mixte, indigène de
(2) Section, douar, tribu

**Reproduction de la première page, du premier feuillet d'un registre-Matrice**

*Source* : H. Benet.

1 خليدة بولقرع: **مشاريع الإصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائريين ومعارضة المعمرين، (1891 م– 1947 م)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ العالم المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017–2018 م، ص 91.

**الملحق رقم 02:** التوطين الأوربي في الجزائر ( 1876 – 1900 )

مقارنة بين مساهمة الولادات والهجرة ( الوحدة نسمة )[1]

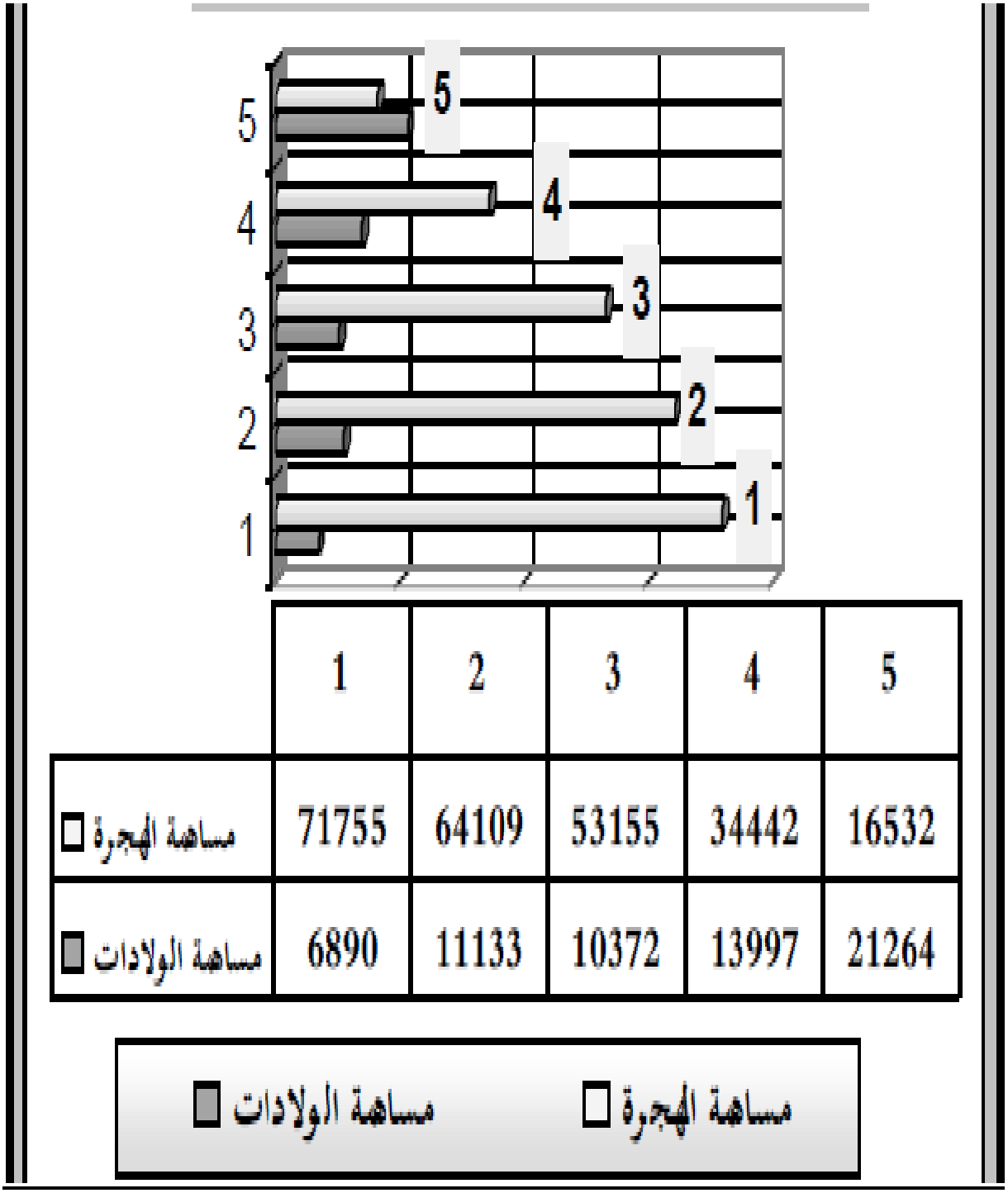


| | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
|---|---|---|---|---|---|
| مساهمة الهجرة | 71755 | 64109 | 53155 | 34442 | 16532 |
| مساهمة الولادات | 6890 | 11133 | 10372 | 13997 | 21264 |

مساهمة الولادات مساهمة الهجرة

1 كريم ولد النبية: " الرهانات الديموغرافية في منطقة سيدي بلعباس 1830 – 1954م "، قسم التاريخ، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، **مقال إلكتروني**، صغة pdf، الموقع file:///C:/Users/mc/Downloads/Livreenjeuxdmo1.pdf، يوم 08 جوان 2019، الساعة 8: 50 صباحا، ص 06.

**الملحق رقم 03:** رسالة من الأمير خالد موجهة إلى ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (مايو 1919م)[1].

**الأمير خالد** **الرئيس الأمريكي: توماس وودرو ويلسن**

**نشاطه السياسي من 1919 إلى 1936 م** **فترة حكمه من 1913 إلى 1921 م**

**سيدي الرئيس:**

يشرفنا أن نقدم لتقديركم وروح العدالة الخاصة بك وصفًا موجزًا للوضع الحالي للجزائر، الناتج عن حقيقة احتلالها من قبل فرنسا منذ عام 1830م. في صراع غير متكافئ، ولكنه مع ذلك يعود الفضل لآبائنا، لقد قاتل الجزائريون لمدة 17 عامًا، مع طاقة لا مثيل لها ومثابرة لقمع المعتدي والعيش بشكل مستقل. كان مصير الأسلحة للأسف غير مواتٍ لهم. طوال 89 عامًا، كنا تحت السيطرة الفرنسية، فالفقر يزداد في الداخل فقط، بينما يصبح الفائزون أغنياء على حسابنا. فكانت الاتفاقية الموقعة في 5 يوليو 1830 م بين الجنرال دي بورمونت وداي الجزائر العاصمة، التي نصت على احترام قوانيننا وعاداتنا وديننا. لكن قانون عام 1851م كرس حقوق الملكية والتمتع للفرنسيين وقت غزو الجزائر العاصمة في 5 مايو 1865م، أصدر نابليون الثالث

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة: رسالة الأمير خالد إلى الرئيس الأمريكي توماس وودرو ويلسن، الموقع https://ar.wikipedia.org، يوم 2 جوان 2019، الساعة 22: 00.

بيانًا للسكان المسلمين: قبل 35 عامًا، قال" إن فرنسا تطأ أقدامها على أرض إفريقية، لم يأت لتدمير جنسية أوشعب، ولكن على العكس من ذلك، لتحرير هذا الشعب من الاضطهاد العلماني، فقد استبدلت الحكم التركي بحكومة ألطف وأكثر عدلاً وأكثر استنارة ".

لقد توقعنا أن نعيش في سلام، جنبًا إلى جنب وبالتعاون مع شاغليها الجدد، بناءً على هذه التصريحات الرسمية والرسالة. في وقت لاحق، أدركنا، للأسف، في حسابنا، أن مثل هذه الوعود الجميلة لا يمكن أن تبقى إلا كلمات.في الواقع، كما في زمن الرومان، قام الفرنسيون تدريجياً بقمع المهزومين من خلال الاستيلاء على السهول الخصبة، حتى يومنا هذا لا تزال مراكز الاستعمار الجديدة بإزالة الأراضي الصالحة التي هي ملك السكان الأصليين، بحجة "المصادرة لأسباب المنفعة العامة". تم نقل ملكية حبوس، التي كانت قيمتها مئات الملايين من الفرنكات التي كانت تستخدم للحفاظ على الآثار الدينية ولمساعدة الفقراء، لتوزيعها بين الأوروبيين، وهو أمر بالغ الخطورة يجري نظرا للوجهة الدقيقة والدينية المخصصة لهذه الخصائص من قبل الجهات المانحة. في أيامنا هذه، وعلى الرغم من قانون الفصل بين الكنائس والدولة، فإن الممتلكات القليلة المتبقية في حبوس تدار من قبل الإدارة الفرنسية تحت ستار طائفة اختارت أعضائها المختفين الذين، ليس لديهم سلطة وعلى خلاف ديننا، تنتهز الإدارة كل الفرص، خاصة خلال هذه الحرب، لتنظيم مظاهرات سياسية في مساجدنا وأماكننا المقدسة. في ظل وجود حشد يتكون معظمهم من المسؤولين، تتم قراءة الخطب التي أعدها قادة الطائفة لهذه المناسبة، وحتى يتم دفعها إلى درجة إشراك الموسيقى العسكرية في هذه المظاهرات المهينة من أجل الروح الدينية للإسلام. . هذه هي التصريحات التي أدلى بها الجنرال دي بورمونت في 5 يوليو 1830م، و في قانون عام 1851م. وعلى مدى 89 عامًا، كان المواطن الأصلي غارقًا في ثقل الضرائب: الضرائب الفرنسية والضرائب العربية قبل الغزو والاحتفاظ بها من قبل الغزاة الجدد. من خلال الاطلاع على ميزان الدخل والنفقات في الجزائر، من السهل أن نرى أنه في حالة السكان الأصليين الذين تجاوزوا الحد الأقصى، فإن توزيع الميزانية لا يولي سوى القليل من الاهتمام لاحتياجاتهم الخاصة. العديد من القبائل بدون طرق والغالبية العظمى من أطفالنا ليس لديهم مدرسة.

بفضل تضحياتنا، تمكنا من إنشاء جزائري فرنسي مزدهر للغاية، حيث تمتد ثقافته إلى أقصى حد يمكن أن تراه العين ؛ تتقاطع البلاد مع السكك الحديدية والطرق بين القرى الأوروبية. ليست بعيدة عن الجزائر العاصمة قبائل بأكملها، حيث لا تتواصل أقاليمها المكتظة بالسكان والفقيرة والمنحدرة. المستوطنات الكبيرة خالية من كل شيء. كما في يوم إبراهيم، يتم سحب المياه من جلود الماعز في الخزانات أو الحفر المفتوحة. الكل في الكل الحصة الأكبر هي الأصغر وعبء الأشد فقراً هو الأعلى في ظل نظام جمهوري تخضع غالبية السكان لقوانين خاصة من شأنها أن تخزي البرابرة أنفسهم. وما هو معتاد هو أن بعض هذه القوانين التي تنشئ محاكم خاصة (محاكم جنائية ومحاكم جنائية) تعود إلى 29 مارس 1902م و 30 ديسمبر 1902م. هذا مثالا على الانحدار للحريات. بحيث لا تخضع للضريبة للمبالغة نعلق على هذا الطلب كتيبين كتبهما فرنسيان من الجزائر: م. فرانسوا مارنور، محامي في محكمة الاستئناف في الجزائر وتشارلز ميشيل، المستشار العام ورئيس بلدية تبسة. إنهم يشرحون في الظلم البغيض لهذه القوانين، وهناك مثال آخر سيُظهر انتهاك كلمة معينة ؛ ففي عام 1912م، تم تجنيد القوات المحلية عن طريق التعيين الطوعي مقابل عدد قليل من الفوائد لشاغلي الوظائف. تم إلغاء هذه المزايا تدريجياً، وفي عام 1912م تم الوصول إلى التجنيد الإجباري، الذي كان جزئيًا في البداية (10 في المائة من الحصة) على الرغم من الاحتجاجات النشطة للهنود. تم تطبيق ضريبة الدم علينا انتهاك لأبسط مبادئ العدالة، ففقرنا واستعبادنا وتدهورنا بسبب حق الأقوى، لم نعد قادرين على الاعتقاد على أية حال على مثل هذه التهمة المحجوزة من طرف المواطنين الفرنسيين التي تتمتع بجميع الحقوق، ستثقل كاهلنا يومًا ما.

لقد سقط مئات الآلاف من شعبنا في ساحات القتال المختلفة، حيث قاتلوا ضد الشعوب التي لا تريد حياتهم أو ممتلكاتهم. إن الأرامل والأيتام وشبابي هذه الحرب لديهم رواتب أو إعانات أدنى من رواتب الفرنسيين الجدد. العديد من الجرحى، غير القادرين على القيام بأي عمل يعانون للأسف في المدن والريف ومن السهل جدًا أن يلاحظ المراقب المحايد البؤس الكبير في الجزائر مئات الأطفال من كلا الجنسين، إنهم يساورهم الشجاعة والغموض سحبوا بؤسهم في الشوارع من خلال التماس الصدقة، وفي ظل هذه الحقائق المؤلمة، تظل الحكومة العامة الجزائرية غير مبالية على

الإطلاق. تحت ذرائع زائفة من عدم انتهاك الحرية، فإن الأخلاق قد انتزعت تمامًا إذ تقدم المشروبات الكحولية بوفرة في المقاهي، فتحملنا كل هذه المحن على أمل أيام أفضل.فكان الإعلان الرسمي التالي: " لا يمكن إجبار أي شخص على العيش في ظل سيادة ينبذها " فالأمر الذي أصدرته في مايو 1917م، في رسالتك إلى روسيا، يعطينا الأمل في أن هذه الأيام قد وصلت أخيرًا. فنحن تحت الوصاية الوحشية للإدارة الفرنسية، التي وصلت درجة من الاستعباد بحيث أصبحوا غير قادرين على تحمل القمع الوحشي الذي يغلق كل الأفواه.على الرغم من هذا، نأتي، نيابة عن مواطنينا، لنناشد المشاعر النبيلة للرئيس الموقر لأميركا الحرة: نحن نطلب إرسال المندوبين الذين اختارهم بحرية لنا لتقرير مصيرنا في المستقبل، تحت رعاية عصبة الأمم.

يجب أن تكون ظروف السلام العالمي، سيدي الرئيس، المقبولة من قبل الحلفاء والقوى المركزية، بمثابة أساس لتحرير جميع الشعوب المضطهدة الصغيرة، دون تمييز بسبب العرق أو الدين.أنت تمثل نيابة عن العالم كله حامل العلم الجليل للقانون والعدالة. لقد دخلت هذه الحرب العملاقة لتوسيعها لتشمل جميع الشعوب. لدينا إيمان حار في كلمتك المقدسة.

تم تقديم هذا الطلب لتنوير دينك وجذب انتباهكم اللائق إلى وضعنا كمنبوذين.

اقبل سيدي ضمان أعلى تقدير لدينا[1].

[1].موسوعة ويكيبيديا، نفس المرجع.

## ملحق رقم 04: رسالة جورج كليمنصو إلى ارستيد بريان رئيس مجلس الوزراء الفرنسي [1]

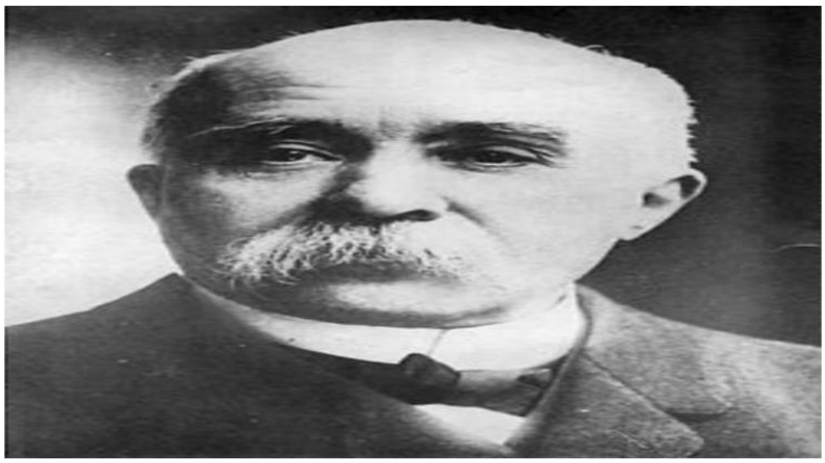

"سيدي الرئيس

إن لجنة الشؤون الخارجية لغرفة النواب وبالاعتماد على الإدارة المعبر عنها شكليا من طرف الغرفتين، لها الشرف أن ترجو منكم أن تنجزوا في أسرع الآجال الإصلاحات التي ترمي إلى تحسين الوضعية المعنوية والمادية للسكان الأهالي في الجزائر.

"إن هؤلاء السكان قد اثبتوا مرة أخرى وبامتياز إخلاصهم وعميق تعلقهم بفرنسا.

"لا يمكن أن تختار ساعة أحسن من هذه لإنجاز الإصلاحات التي تم التصويت على مبادئها من طرف غرفة النواب بتاريخ 9 فبراير 1914م، على أن يكون هذا الإنجاز بأعمال مضبوطة ونهائية.

"إن اللجنة تسمح لنفسها، سيدي الرئيس، أن تذكر لكم النقاط الرئيسية لهذه الإصلاحات التي تمت دراستها بكيفية ناضجة منذ عدة سنوات وهي جاهزة في الوقت الحالي.

"في المرحلة الأولى، قبول الأهالي في نظام جديد للتجنيس، لا يتضمن التخلي عن الأحوال الشخصية.

"توسيع السلك الانتخابي الأهلي وإعطاء الضمانات لحرية التعبير لإرادات السلك الانتخابي، التمثيل الأهلي من أجل مجلس أعلى يكون مقره في باريس ويرمي إلى تقوية المراقبة الإدارية والسياسية للجزائر.

"قواعد جديدة تضبط وتضمن بفعالية الحق والتمثيل الأهلي في المفوضات المالية في

[1] خليدة بولقرع: المرجع السابق، ص 94.

المجالس العامة والمجاس البلدية فيما يخص توزيع مصاريف الميزانية الاستعمارية والميزانيات المحلية ومراقبة استعمالها .

"ونتيجة لهذا، تنافي الوظائف الإدارية مع الوظائف الانتخابية، مشاركة المستشارين البلديين الأهالي في انتخاب شيوخ البلدية.

"إصلاح الضرائب العربية ،"ضمانات جديدة تمنح للملكية الأهلية.

"سياسة أهلية متحررة وواثقة ومعرفة بوضوح وبكثير من التساهل، قد تكون هي الوحيدة التي تستطيع أن تتلاءم مع النظرات العامة والمرامي السياسية الفرنسية، هذه السياسة ستلبي المشاعر الشاملة لبلادنا التي تتمنى تفتح كل الطاقات الحية لملكيتها الإفريقية الكبيرة باشتراك المصالح وتقريب القلوب.

"إن إنجاز هذه السياسة يجب أن يبقى الشغل الشاغل والمستمر لممثلي فرنسا في شمال إفريقيا.

"إن الجنود الأهالي الشجعان من البلدان التي تحت حمايتنا مثل الأهالي الجزائريين قد شدوا إعجابنا في ميادين معركة أوروبا، فقد أراقوا بصفة بطولية دماءهم إلى جانب دمائنا لنصرة أشرف القضايا، إن اللجنة لا تفرق في إبراز عرفائها وتهانينا بين بلدان الحماية والجزائر.

"إنها تطلب من الحكومة أن تلبي المطالب الشرعية بروح من الأخوة و المودة.

"ومن ناحية أخرى إنها تعتبر أنه من الواجب أن توسع إلى كل الأهالي الذين يعيشون في ظل رايتنا التطبيق التدريجي لليبرالية، العدالة هي أساس شرفنا و قوة فرنسا الجمهورية.

# الملحق رقم 05: رسالة الأمير خالد إلى رئيس مجلس وزراء فرنسا سنة 1924.[1]

رسالة الأمير خالد إلى رئيس مجلس وزراء فرنسا إدوارد هيريو : صفحة من بداية الحركة الوطنية في الجزائر

إلى السيد إدوارد هيريو رئيس مجلس الوزراء :

السيد الرئيس:
إن مسلمي الجزائر يرون في وصولكم إلى السلطة فأل خير وبداية عهد جديد من أجل دخولهم في طريق
الانعتاق، وبصفتي واحدا من أبسط المدافعين عن قضية أهالي الجزائر، منفي لأني دافعت علنا عن مصالحهم الحيوية، يشرفني أن أقدم إلى رئيس الحكومة الفرنسية الجديد برنامج مطالبنا الأساسية :

1- التمثيل في البرلمان بنسب أو مقادير متساوية مع الأوروبيين الجزائريين.
2 - الإلغاء الكلي للقوانين والإجراءات الاستثنائية للمحاكم الرادعة والمحاكم الجنائية والرقابة الإدارية مع العودة إلى القانون العام.
3- نفس الواجبات ونفس الحقوق التي للفرنسيين فيما يخص الخدمة العسكرية.
4 - وصول الأهالي الجزائيين إلى كل الرتب المدنية والعسكرية دون تمييز آخر غير الجدارة والقدرات الشخصية.
5 - التطبيق الحرفي للقانون حول التعليم الإجباري على الأهالي مع حرية التعليم.
6 - حرية الصحافة والجمعيات.
7 - تطبيق قانون الفصل بين الكنائس والدولة على الديانة الإسلامية.
8 - العفو العام.
9 - تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الأهالي.
10 - الحرية المطلقة للعمال الأهالي من كل الفئات و الأصناف في الذهاب إلى فرنسا.
وبما أنها لا تتعارض مع البرنامج الليبرالي لوزارتكم و برنامج حزبكم، فإن أملنا كبير في أن تؤخذ تطلعاتنا الشرعية المذكورة أعلاه بعين الاعتبار.

تقبلوا، سيادة الرئيس، أسمى عبارات التقدير.

**الأمير خالد في المنفى.**

**ترجمها كاتب مدونة تاج .**

[1] " رسالة الأمير خالد إلى رئيس مجلس وزراء فرنسا إدوارد هيريو "، **مجلة تاج الإلكترونية**، الموقع http://www.tagemagazine.com، يوم 08 جوان 2019، الساعة 11: 20.

# قائمة المصادر والمراجع

- **قائمة المصادر والمراجع :**

**أ- المصادر :**

**1**- أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، ط2، دار المعارف، البليدة، الجزائر، 1963م.

**2**- أحمد توفيق المدني: هذه الجزائر، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956م.

**3**- أحمد مهساس: الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة، تر، الحاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003م.

**4**- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989م)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

**5**- بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954م، تر، مسعود الحاج مسعود، ط2، دار الشطابية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

**6**- شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا (1817-1919م)، ج1، د ط، دار الرائد للكتاب، 2007م.

**7**- شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاصة 1817م، الى إندلاع حرب التحرير، مج02، تر، جمال فاطمي وفتحي سعيدي وآخرون، دار الأمة، الجزائر، 2008م.

**8**- شارل روبير آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر، عيسى عصفور ،ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982م.

**9**- الشريف بن حبيلس: الجزائر الفرنسية كما يراها الأهالي، تر، عبد الله حمادي وآخرون، دار بهاء الدين، نشر وتوزيع. الجزائر، 2009م.

**10**-عبد الحميد بن باديس: هيجان المتوظفين، مشكل القمح، الشهاب، ج11، مج08، 1351هـ.

**11**-عبد الرحمان إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الاولى (1920-1936م)، ج1،الِسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984م.

**12**-عمار بحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م،ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997م.

**13**-فرحات عباس: ليل الاستعمار حرب الجزائر وثورتها، تر، أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، الحمدية، المغرب، دت.

**14**-محفوظ قداش: نجم شمال إفريقيا (1926-1937م)، وثائق وشهادات لدراسات التيار الوطني الجزائري، تر، أوذينية خليل، د ط، د و ج، الجزائر، 2013م.

**15**-محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939م)، تر، أمحمد بن البار، ج1، دار الأمة الجزائر، 2011م.

**16**-منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.

## ب- المراجع:

### ❖ الكتب:

1- إبراهيم مهديد: الدور الإصلاحي والنشاط السياسي للشيخ البشير الإبراهيمي على نهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1944،1931م)، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م.

2- إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر (1830م-1962)، دار هومة، الجزائر، 2008.

3- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م.

4- (ـــــ، ـــــ): أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص89.

5- (ـــــ، ـــــ): أفكار جامحة، المطبعة الوطنية للنشر، الجزائر، 1988م.

6- (ـــــــ، ـــــــــ): الحركة الوطنية الجزائرية (1900م-1930م)، ج2، ط4، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1992م.

7- : (ـــــــ، ـــــــــ) تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954م)، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998م.

8- (ـــــــ، ـــــــــ): تاريخ الجزائر الثقافي، (1830-1954 م)، ج4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992م.

9- أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

10- أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي، ج1، الجزائر، 1985.

11- أحمد توفيق المدني: رثاء الأمير خالد ، الشهاب، ج4، مج15، 1939م.

12- (ـــــــ، ـــــــــ): كتاب الجزائر، عالم المعرفة، نشر وتوزيع، الجزائر، 2010م.

13- أحمد صاري: شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر نقدية، أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية غرداية، 2004م.

14- أحمد مريوش: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج1، مؤسسة كنوز للحكمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

15- إدريس خيضر: البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962م)، ط3، وزارة المجاهدين، الجزائر، د ت.

16- إسماعيل العربي: المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، ط2، ش و ن ت، الجزائر، 1982.

17- بسام العسلي: الأمير خالد الهاشمي، د ط، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2010م.

18- بشير كاشة الغربي: مختصر وقائع وأحداث ليلة الاحتلال الفرنسي (1830-1962م)، وزارة المجاهدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

19- بوعزة بوضرساية: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي (1830-1962م)، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2010م.

20- تركي رابح: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد حركة الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط 5، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008 م.

21- جمال الخرشي: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر،( 1830-1762م)، دار القصبة، 2009م.

22- جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994م.

23- الجيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم (1962-1830م)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010م.

24- جيلاني صاري، محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية (1900-1954م) الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر، عبد القادر بن حراث، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987م.

25- حكيم بن الشيخ: الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912-1936م، دار العلم والمعرفة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013م.

26- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تر، محمد العربي الزبيري، ط2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006م.

27- حمدي حافظ، محمود الشرقاوي: الجزائريين الأمس والغد، د ط، القاهرة، مصر، د ت.

28- حميدة عميراوي: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1956م)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م.

29- حياة سيدي صالح: اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1895-1871م)، د ط، دار الهدى، الجزائر، د ت.

30- خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830-1871م)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009م.

31- خير الدين شترة: إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية (1900-1938م)، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

32- رابح تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد حركة الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008م.

33- سعدي بوزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس، د ط، دار هومة، الجزائر، 2005م.

34- سعيدة بوخاوش: الاستعمار الفرنسي والسياسة الفرنسية في الجزائر، دار تقيلة للنشر، الجزائر، 2013م.

35- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر، عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982م.

36- شاوش جباسي: من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر، (1830م، 1962م)، د ط، دار هومة، الجزائر، 1998م.

37- الصادق بخوش: الفكر السياسي لثورة التحرير الجزائرية، (مقاربة في دراسة الخلفية)، غرناطة، الجزائر، د ت.

38- صالح عابد: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930م)، د، م، ج، قسنطينة، د ت.

39- صالح فركوس: تاريخ الجزائر بين ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 م.

40- صلاح أحمد علي هويدي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر( 1914-1789م)، دار الوفاء، الإسكندرية، 2003.

41- صلاح العقاد: المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الإنكو المصرية، القاهرة، د ت.

42- عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012م.

43- عبد الرحمان الجيلاني: تاريخ الجزائر العام، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2010م.

44- عبد العزيز شرف: المقاومة في الأدب الجزائري المعاصر، ط1، دار الجبل، بيروت، 1999م.

45- عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر، دراسة سوسيولوجية، دار الحداثة و د م ج ، الجزائر، 1980م.

46- عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، (1870-1914م)، د ط، شركة الأمة للطباعة والنشر بالجزائر، 1999م.

47- عبد الكريم بوصفصاف: الفكر العربي الحديث، محمد عبده وعبد الحميد بن باديس نموذجا، د ط، دار الهدى، الجزائر، د ت.

48- عبد الملك خلف التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، دراسة تاريخية مقارنة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني الثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1978م.

49- عبد النور حنيشر: منطلقات وأسس في الحركة الوطنية الجزائرية، (1830-1954م)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية لثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، د ت.

50- عبد الوهاب بن خليف: الوجيز في تاريخ الجزائر، ط1، دار بني مرغنة، نشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

51- عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م)، ج1، وزارة المجاهدين، 2008م.

52- العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1993م.

53- عفرون محرز مذكرات من وراء القبور، ج1، تر: حاج مسعود، د ط، دار هومة طباعة ونشر وتوزيع، 2008م.

54- علي مراد: الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر،(1925-1940م)، تر، محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007م.

55- علي مراد: الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر،(1925-1940م)، تر، محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007م.

56- عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ عامة ما قبل التاريخ إلى 1962م، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص355.

57- عمار عمورة: الوجيز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة، الجزائر، 2002م.

58- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، د ط ، الدار العثمانية، الجزائر، 2013م.

59- غي برفيلي: النخبة الجزائرية الفرانكفونية 1880-1962م، تر، حاج سعود وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2007م.

60- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، تر، نبية فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم الملايين، بيروت، لبنان، 1968م.

61- لوسات فلنزي: المغرب قبل احتلال الجزائر(1790-1830م)، تر، حمدي الساحلي، سراس للنشر والتوزيع، تونس، 1994م.

62- محفوظ قداش، جيلالي صاري: الجزائر صمود ومقاومات (1830-1962م)، د م ج، الجزائر، 2012م.

63- محمد الأمين بلغيث: تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق، وثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة، ط2، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007م.

64- محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1754م)، ط3، وزارة المجاهدين، الجزائر، د ت.

65- محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر، د ط، دار المعاصرة، الجزائر، 209م.

66- مؤمن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926-1954م)، دار الطليعة، مكتبة البصائر، قسنطينة، د ت.

67- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002م.

68- ناهد إبراهيم الدسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر، د ط، نشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2001م.

69- نيكولاي دياكوف: حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن 20م، تر، عبد العزيز بوباكير، أمدوكال للنشر، الجزائر، 2015م.

70- الوناس الحواس: نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر 2012م.

71- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)، د م ج، الجزائر، 2007م.

72- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004م.

73- يوسف ناصرية: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919م، دار هومة، الجزائر، 2013م.

**المجلات والمعاجم والمقالات والجرائد:**

1- إبراهيم لونيسي: "الفكرة الإدماجية في الجزائر (1830-1945م)"، مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد 03، 1997م.

2- عادل نوهيض، معجم أقلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، 1980م.

3- عبد المجيد مخلوف: "الجالية الجزائرية بين المعاناة وأمل العودة"، مجلة الجيش، العدد 165، الجزائر، ديسمبر 1975م.

4- كريم ولد النبية: مقال الرهانات الديموغرافية في منطقة سيدي بلعباس 1830 – 1954م، قسم التاريخ، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، د ت.

5- محمد السعيد قاصري: "النخبة الجزائرية الفرانكفونية بين التطرف والاعتدال شريف بن حبيلس نموذجا(1891-1959م)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف، العدد 13 ديسمبر 2017.

6- جريدة الشهاب: ج4، مج15، 21 ماي 1939م.

7- جريدة النجاح: العدد1478، 06سبتمبر 1933م.

8- جريدة النجاح: العدد818، 27 نوفمبر 1929م.

## الأطروحات ورسائل االتخرج:

1- بلقاسم صغيري، ثامر بلعباس: الاستيطان الفرنسي ودوره في تفكيك بنية المجتمع الجزائري(1830-1962م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، 2016-2017م.

2- خليدة بولقرع: مشاريع الإصلاحات الفرنسية بين طموحات الجزائريين ومعارضة المعمرين، (1891 م- 1947 م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ العالم المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018 م.

3- سومية بوسعيد: القضايا الوطنية من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (البصائر نموذجا)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه،التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015م.

4- عز الدين معزة: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985 رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005م.

5- لفيف فاطمة الزهراء، خليفي سعاد: سياسة نابليون الثالث اتجاه الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة خميس مليانة، 2013-2014م.

## ❖ المراجع الأجنبية:

1. Ageron Charles roberrt: histiore de l'Algérie con temporaine (Que sais.je) p.u.F.7cm.paris. 1980.
2. Agerren chalesrobert: poliques celonials au Maghref. Edition p.u.F paris.
3. Djamel Karchini. colonisation et politique dassimilation en Algerie (1830-1962). Alge. Edition casaboh. 2004.
4. Fanny colona: les instuion algeriens 1883-1939 (O.P.U.Alger).
5. Farhat Abbas. La nuit colonial. Ministere la culture. Aultare. Alger. 1009. P89.
6. FARHAT. Abbas: Autopsie dune guerre laurrore edition. Garnier. France. 1980.
7. Guy perville: les etudionts algeriens de lunivesite francaise 1880-1962, Ed casbah, Alger,1998.
8. Mahfoud Kaddache: ELemir Khalad (documents et temoignages. Des publications universitaires. Alger. 2009.
9. Mahfoud Kaddachi. Histoire du Nationalisme algerien 1919. T1. Ea Edit. Alger. 2000.

10. Pierre Bourdieu: sociolgie de lalgerrie. Que sais. Je edition. P.u.F.France

❖ **المواقع الإلكترونية (الانترنيت):**

1 " رسالة الأمير خالد إلى رئيس مجلس وزراء فرنسا إدوارد هيريو "، **مجلة تاج الإلكترونية**، الموقع http://www.tagemagazine.com، يوم 08 جوان 2019، الساعة 11: 20.

2 كريم ولد النبية: "الرهانات الديموغرافية في منطقة سيدي بلعباس 1830 – 1954م"، قسم التاريخ، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، **مقال إلكتروني**، صغة pdf، الموقع file:///C:/Users/mc/Downloads/Livreenjeuxdmo1.pdf، يوم 08 جوان 2019، الساعة 8: 50 صباحا، ص 06.

3 ويكيبيديا الموسوعة الحرة: رسالة الأمير خالد إلى الرئيس الأمريكي توماس وودرو ويلسن، الموقع https://ar.wikipedia.org، يوم 2 جوان 2019، الساعة 22: 00.

# الفهرس

## فهرس المحتويات

**إهداء**

**شكر وعرفان**

**قائمة المختصرات**

**مقدمة** .....09

**الفصل الاول: الوضع العام في الجزائر قبل الحرب العالمية الأولى**

**1.** الاوضاع السياسية.....15

**2.** الأوضاع الاقتصادية.....21

**3.** الوضع الاجتماعي.....24

**4.** الوضع الثقافي.....27

**الفصل الثاني: الاصلاحات الفرنسية وقانون04 فيفري 1919.**

- **المبحث الأول: الاصلاحات الفرنسية قبل الحرب العالمية الأولى 1914- 1919م.**

– الاصلاحات السياسية. .....31

– الاصلاحات الاقتصادية.....36

– الاصلاحات الاجتماعية.....40

– الاصلاحات الثقافية.....41

- **المبحث الثاني: قانون 04 فيفري 1919م.**

– عوامل ظهور قانون 04 فيفري 1919م .....43

– محتوى قانون 04 فيفري 1919م.....45

– نتائجه.....49

– تقييم قانون 04 فيفري 1919م.....49

– إجابيات (الأمال والتوقعات).....49

– سلبياته.....50

**الفصل الثالث موقف الجزائريين النخبة و الحركة الوطنية**

**المبحث الاول: موقف الجزائريين والنخبة الوطنية من إصلاحات فيفري 1919**

**أولا – موقف الجزائريين .....52**

**ثانيا – موقف النخبة الوطنية .....54**

**1.**موقف كتلة المحافظين.....54

**2.**دعاة المساواة (الاتجاه الادماجي).....55

**3.**دعاة المساواة (الاتجاه الاصلاحي).....58

**المبحث الثاني: موقف الحركة الوطنية من إصلاحات فيفري 1919:**

**أولا – موقف الأحزاب و فيدارلية المنتخبين المسلمين الجزائريين.....62**

**1** – موقف نجم شمال إفريقيا.....62

**2** – موقف الحزب الشيوعي.....**63**

**3** – موقف فيدارلية المنتخبين المسلمين الجزائريين.....**63**

**ثانيا – موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.....65**

**الخاتمة.....72**

**الملاحق.....75**

**قائمة المصادر والمراجع .....85**

**الفهرس.....97**